أيار ٢٠٢٢ العدد ٤

المسار

المسار الفصلية، سياسية، فكرية، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية
تصدر عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

أيار ٢٠٢٢ العدد ٤

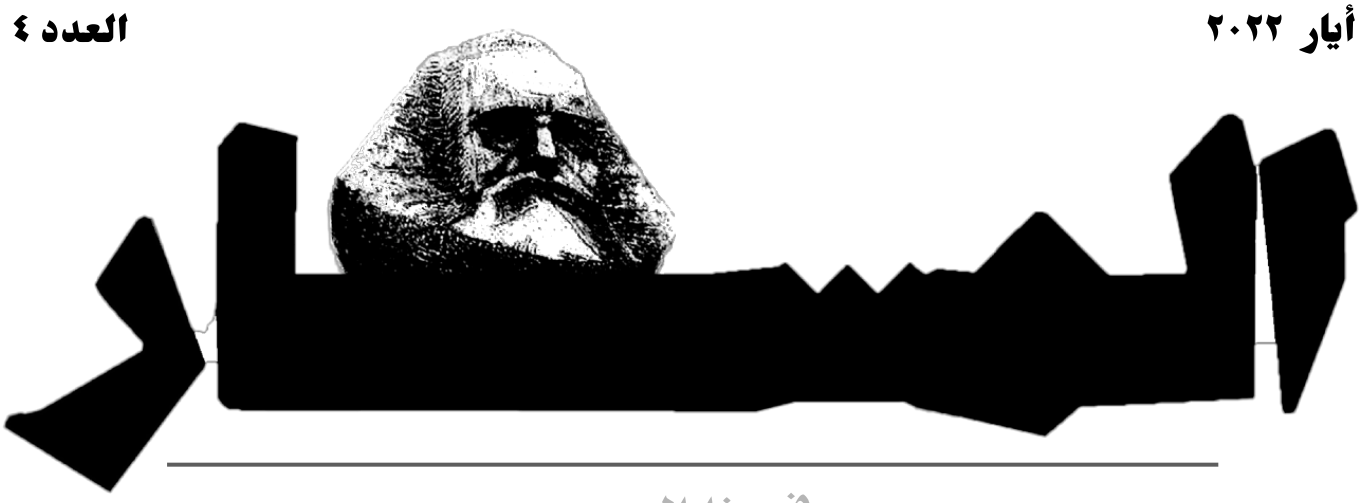

في هذا العدد

المهام المرحلية للماركسيين العرب	٤	
التناقض الرئيسي في الوضع السوري الراهن	٦	
لماذا التقسيم ليس هو الجواب	٨	فلورنس غاوب
أوكرانيا : إحتمالات	١٢	يوسف الطويل
حول المسألة الأوكرانية	١٤	
روسيا الجريحة	١٦	محمد سيد رصاص
العلاقات الروسية البريطانية	١٨	ترجمة هيئة التحرير
الرأسمالية الروسية الجديدة	٢٢	
مفهوم حق تقرير المصير	٢٤	
هل حقاً ماتت الأحزاب والأيديولوجيا	٢٦	نادر عازر
حول محاولات ومشاريع النهوض العربي	٢٨	د.جون نسطة

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

للتواصل يرجى مراسلتنا على موقعنا:
WWW.SCPPB.ORG

أو على بريدنا الإلكتروني:
info@almasarjournal.org

جميع الحقوق محفوظة © ٢٠٢٢

تحتفظ جريدة المسار الصادرة عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بحقوق ملكيتها للمواد المنشورة ، ويتطلب إعادة نشر أي مادة إلكترونياً أو ورقياً الحصول على موافقة مع الإشارة إلى المصدر.

المهام المرحلية للماركسيين العرب

تتحدّد المهام المرحلية من خلال طبيعة المرحلة، ومن خلال رؤية التيار السّياسي لمهام المرحلة. كان لينين في «خطتا الاشتراكية -الديموقراطية في الثورة الديموقراطية» ١٩٠٥ يرى طبيعة المرحلة بأنها ذات طابع بورجوازي ديموقراطي في بلد خرج من القنانة عام ١٨٦١ وما زالت العلاقات ما قبل الرأسمالية سائدة فيه. من هنا رأى بأّن المهام ديموقراطية وليست اشتراكية، وإن اختلف مع المناشفة حول قدرة البورجوازية الروسية على القيام بدور البورجوازيتين الانكليزية والفرنسية في ثورتي ١٦٨٨ و ١٧٨٩، حيث رأى أّن حزب الطبقة العاملة، وبالتحالف مع الفلاحين والراديكاليين الثوريين، هو من سيقوم بذلك. وبعد وصول لينين إلى نظريته عن الامبريالية عام ١٩١٦ اختلفت نظرته، وهو ما تجّسد في «موضوعات نيسان» عام ١٩١٧ ، عندما رأى بعد اسقاط القيصرية بأّن المهام أصبحت مختلطة بين بورجوازية ديموقراطية وبين مهام اشتراكية، وأّن الأولى طريقاً إلى الثانية في مهّمة واحدة الا وهي الاستيلاء على السّلطة عبر السوفيات من خلال استغلال الحزب البلشفي لشعاري «السّلم والأرض». نجح لينين في الاستيلاء على السّلطة عبر ثورة أوكتوبر ١٩١٧ ، ولكن البلاشفة لم يستطيعوا ادخال روسيا في الاشتراكية، بل قادوا ثورة بورجوازية عبر ثلاثة أرباع القرن كانت نهايتها «اقتصاد السوق» بديلا من «رأسمالية الدولة» و«التعددية السياسية» و بديلاً من «الحزب الواحد». منذ نشوء الأحزاب الشيوعية العربية في العشرينيات لم تكن

تحديدات المرحلة واضحة المعالم، وكذلك المهام، وقد اختلطت وتداخلت كثيراً مع الاستراتيجية السوفياتية تجاه المنطقة العربية، وكان السوفيات على الغالب هم من يحّدد طبيعة المرحلة، كما جرى عام ١٩٦٤ عندما حدّدوها بأنها في «مرحلة التطور اللارأسمالي»، وبالتالي فإّن المهام تتطلب لإنجازها نشوء «تحالف القوى التقدميّة» مع عبدالناصر والبعثيين و«عبد السلام عارف»، وهو ما قاد إلى ضغط موسكو لحل الحزب الشيوعي المصري واندماج الشيوعيين في «الاتحاد الاشتراكي»، وإلى «وثيقة آب ١٩٦٤» الشيوعية العراقية التي كادت أن تقوم بما فعله الشيوعيون المصريون مع عبدالناصر، ولكن تجاه حليفه عارف في بغداد، وإلى الضغط على سكرتير الحزب الشيوعي السوداني عبدالخالق محجوب للتعاون مع النميري حيث قاد رفضه لذلك إلى انشقاق الحزب عام ١٩٧٠ عبر كتلة «معاوية ابراهيم - أحمد سليمان» ومن ثّم اعدام محجوب بعد فشل انقلاب ١٩

تموز ١٩٧١ ضّد النميري، ثَم إلى الضغط على الحزب الشيوعي السوري للدخول في «الجبهة الوطنية التقدمية» عام ١٩٧٢، وهو ما جرى أيضا من قبل موسكو عام ١٩٧٣ حين أُجبر الشيوعيون العراقيون من قبل السوفيات للدخول في «الجبهة الوطنية القومية» مع حزب البعث الحاكم. تحرّر الماركسيون العرب من هيمنة الكرملين بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولو أنهم لم يستطيعوا بعد الوقوف لوحدهم على أرجلهم في مرحلة «ما بعد موسكو». ولم يقوموا حتى الآن بتحديد طبيعة المرحلة العربية الراهنة مع خصوصية كل بلد، ولا ببتحديد المهام.

يمكن تحديد المرحلة العربية الراهنة بأربع قضايا:

١ كلمة «الامبريالية»

هي مفتاح تحديد المرحلة العربية منذ قرنين من الزمن: هناك جهد غربي أوروبي ثم أميركي، للسيطرة على المنطقة العربية بدءا من حملة نابليون بونابرت عام ١٧٩٨. أخذ هذا أشكال احتلال، وسيطرة وهيمنة على القرار السياسي وعلى المقدّرات الاقتصادية من دون احتلال، وزرع كيان استيطاني أخذ دور المخفر الأمامي للغرب الأوروبي منذ نشوئه عام ١٩٤٨، والأميركي بدءا من عام ١٩٦٤، وتكبيل الدول داخلياً وخارجياً من خلال اتفاقيات: (مصر عبر كامب ديفيد، والعراق من خلال الاتفاقيات مع واشنطن قبيل الانسحاب العسكري بنهاية عام ٢٠١١)، واستغلال الأزمات المحلية، المنفجرة عبر أسباب داخلية مثل الأزمة السورية منذ درعا ١٨ آذار ٢٠١١، من قبل قوى دولية واقليمية للوصول إلى تحكم مستقبلي بالأوضاع الداخلية وبالسياسات الخارجية للبلد، كما يمكن أن تأخذ عملية الهيمنة والتحكم بالقرار الوطني من الخارج "الدولي أو الاقليمي أو كلاهما معا" شكل محاولة اللعب بمكّونات داخلية، دينية أو مذهبية أو إثنية، من أجل استخدامها للتأثير الداخلي لصالح الخارج أو من أجل رسم خرائط جديدة أو التهديد بذلك. هذا يجعل من مهام المرحلة أن تأخذ طابعاً وطنياً عربياً، لمقاومة وإفشال كل ذلك وللتحرّر الوطني وامتلاك القرار المستقل. يمكن أن يأخذ هذا طابعاً قومياً عربياً عندما تكون «الوحدة» أو «الاتحاد» أو «التكامل» بين دول عربية من أجل شروط أفضل لمقاومة الهيمنة الغربية والاسرائيلية أو الآتية من دول الجوار الاقليمي الصاعدة حاليا (إيران، تركيا، إثيوبيا، السنغال).

٢ الديكتاتوريات العربية:

منذ الخمسينيات فشلت هذه الديكتاتوريات في تحقيق التحّرر الوطني وفي مهام تحرير فلسطين وفي مهّمة الوحدة العربية. بل إنها أنتجت بنى داخلية متخلفة ومفّوتة تاريخياً، والأكثر من ذلك بنى غير مندمجة داخلياً بحيث أصبح الانتماء الديني أو المذهبي أو الإثني هو الأسبق من الوطني أو القومي، أو من إيديولوجيات حديثة عابرة لتلك الانتماءات، عند فئات واسعة من مجتمعات عربية عديدة في تحديد الانتماء الفكري-السياسي وفي رؤية البلد وفي رؤية المواطنين الآخرين. بعد ستة عقود من الواضح أنّ «الديموقراطية» هي وصفة علاجية تترابط مع «الوطنية» لتمتين الداخل وتوحيده لذاته، ومن أجل مقاومة «الخارج» والتحّرر منه أيضاً، ومن أجل أن يشعر المواطن بالمساواة مع المواطنين الآخرين في الحقوق والواجبات. وتترابط الوطنية والديموقراطية هنا وتكونان خطّاً واحداً هو (الخط الوطني الديمقراطي)، بالقياس إلى ديكتاتوريات وطنية أو قومية وإلى ديموقراطيين غير وطنيين راهنوا على الخارج الأجنبي لتحقيق هزيمة الديكتاتوريات، بدءاً من تجربة المعارضة العراقية في غزو واحتلال ٢٠٠٣ ومن تبع المعارضين العراقيين، من سوريين وسودانيين وغيرهم، على هذا الخط عربياً.

٣ الانقسام الطبقي الاقتصادي -الاجتماعي

يمكن تلّمسه بوضوح في عواصم «طريق التطور اللارأسمالي»، والذي كان طريقا بامتياز نحو رأسمالية جديدة نجد فيها أنّ الانقسامات والفروق الطبقية أكثر حدّة من التي نراها في الغرب الرأسمالي وأكثر قوة من الرأسماليات المحلية العربية القديمة في النصف الأول من القرن العشرين.

هناك إرهاصات على أنّ هذا الانقسام الطبقي سيبدأ في ترجمة نفسه إلى السياسة العربية في بلدان عدة عابراً المذاهب والأديان والإثنيات للتّحدد فكرياً -سياسياً عبر إيديولوجيات عابرة لتلك التحديدات.

٤ التحديث

قامت أنظمة «طريق التطور اللارأسمالي» بعمل صفقات مع رجال الدين قادت إلى عدم التحديث في «الدستور» وفي القوانين ومنها قانون الأحوال الشخصية. هناك تمييزات دستورية وقانونية ضد المرأة والأقليات الدينية والمذهبية والإثنية. وهناك عدم تناسب بين الواقع الدستوري -القانوني وبين الواقع الثقافي والتقني للمجتمعات العربية (ما عدا تونس).

كان أتاتورك وشاه إيران وبورقيبة أكثر تطوراً من العروبيين في هذا الصدد. و هناك حاجة إلى علمانية تحدد الفصل بين الدولة والدين، ولكن ليس السياسة والدين حيث يمكن تحت خيمة الدستور العلماني أن يسمح لأحزاب إيديولوجية تستمد من الدين منهجها الفكري -السياسي، مثل الأحزاب الديموقراطية المسيحية أو حزب العدالة والتنمية في تركيا أو حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي في الهند، بالنشاط سياسياً. هذه القضايا الأربع: «الوطنية» - «الديموقراطية» - «الاقتصادية-الاجتماعية» - «التحديث» تحّدد طبيعة المرحلة عربيّاً ومن ثّم تتحّدد المهام وفقاً لطبيعة المرحلة. وبالتالي الوظيفية السياسية المرحلية للتيار الماركسي العربي: هو التيار السياسي الوحيد الذي يمكن أن يتبنى هذه المهام الأربع معاً.

الاسلاميون يتبنون المهمة الأولى، ولو أنهم في حالات معينة تجاه الخارج الدولي والاقليمي يستعينون بالخارج كما في سوريا ٢٠١١-٢٠٢٢ وليبيا ٢٠١١، ولكن يترددون تجاه الثانية أو يتعاملون معها بمصلحية ، فيما هم ليبراليون في الاقتصاد، ومحافظون وغير حداثيين في مجالي الدستور وقانون الأحوال الشخصية.

الليبراليون حداثيون وديموقراطيون ولكن غالباً غير وطنيين في طبعتهم القديمة (النحاس باشا لما فرضه الانكليز رئيسا لوزراء مصر يوم ٤ فبراير ١٩٤٢) ضّد إرادة الملك فاروق عندما اقتحمت الدبابات الانكليزية قصر عابدين من أجل ذلك (وفي طبعتهم الجديدة)، (ليبراليو الدبابة الأميركية في بغداد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وأصحاب نظرية «الصفر الاستعماري»).

ويكونون غالباً مناصرون للفروق الطبقية، وضّد الحقوق الاقتصادية -الاجتماعية للفقراء والفئات البينية. العروبيون المعارضون وطنيون، وهم مثل الاسلاميين تجاه الديموقراطية ومحافظون في وجه التحديث وغامضون في المجال الاقتصادي -الاجتماعي فيما الذين في السلطة وطنيون ولكن يفتقدون النزوع الديموقراطي والحداثي ووحشيون في رأسماليتهم. يحّدد هذا تلاقيات الماركسيين مع التيارات الأخرى والتباعدات حسب المرحلة وحسب تطورات اللحظات السياسية للمرحلة. أيضاً المرحلة عربيا في طبيعتها ومن خلال المهام المتحّددة عبر طبيعة المرحلة تقول بأّن المهام أمام الماركسيين ليست ذات مهام اشتراكية، وبأّن ما قام به لينين في «موضوعات نيسان» كما كان غير صحيح روسياً، كما أظهرت مسيرة ١٩١٧-١٩٩١، فإّن مهام الماركسيين عربياً لن تتجاوز مرحلياً، زائد المهمة الوطنية - القومية، ما طرحه ماركس في «البيان الشيوعي» ١٨٤٨ لألمانيا وما طرحه لينين لروسيا في (خطتا الاشتراكية - الديموقراطية).

المحور

التناقض الرئيسي في الوضع السوري الراهن

عند الماركسيين هناك مقولة «التناقض الرئيسي» و التي من خلالها تتحدد ملامح المرحلة السياسية، وهي تجيب على سؤالين رئيسيين طرحهما لينين: "من أين نبدأ ؟" و"مالعمل ؟". وقد طور ماوتسي تونغ هذه المقولة في محاضرته عام ١٩٣٧ المُعَنونة: "في التناقض"، وطبقها بشكل ملموس على الواقع السياسي المتحرك. خلال الأحد عشر عاماً من الأزمة السورية، اختلف السوريون المعارضون حول

مسألة(التناقض الرئيسي)، فبعضهم قال باسقاط النظام، وبعضهم قال بأن الأولوية هي ايقاف العنف السلطوي والعنف المضاد المعارض، بينما قالت هيئة التنسيق الوطنية،والتي حزبنا هو أحد الأطراف المؤسسة للهيئة، بأن الأولوية هي لعملية تغيير ديمقراطي جذري تنقل سورية من النظام القائم إلى نظام ديمقراطي تعددي تتم عبر تسوية وطنية تضم جميع السوريين في المعارضة والسلطة والقوى المتعددة في المجتمع. و طرحت الهيئة هذا البرنامج منذ مؤتمرها في بلدة «حلبون» قرب دمشق المنعقد في يوم ١٧ أيلول ٢٠١١، أي بعد ستة أشهر من بدء الأزمة السورية، وقد جاءت التطورات لكي تجعل تعريب الأزمة السورية من خلال مبادرة الجامعة العربية لحل الأزمة السورية (٢ تشرين الثاني ٢٠١١) وتدويلها الذي أعلنه بيان جنيف ١ الصادر في ٣٠ حزيران ٢٠١٢، ثم القرار الدولي ٢٢٤٥ لعام ٢٠١٥-في حالة تبني لفكرة الانتقال السياسي نحو نظام ديمقراطي جديد بسبب تدويل الأزمة السورية، وبالتالي تحكم توازنات دولية و إقليميّة بمسار الأزمة، لم يستطع المعارضون الذين نادوا بإسقاط النظام تحقيق هدفهم وخاصة أنهم كانوا ينادون بالاستعانة بالخارج لتحقيق هدفهم، وهذا الخارج إما لم يرد تكرار ماجرى في العراق وليبيا، أو أن الاستقطابات الدولية في الأزمة السورية التي ظهرت منذ خريف ٢٠١١ قد جعلته متردداً في فعل ذلك. بالمقابل فإن الاستقطابات الدولية- الاقليمية نفسها قد منعت النظام من تحقيق انتصار عسكري- أمني، و عملياً في السنوات الثلاث الأخيرة هناك تشكل لمناطق ثلاث في غرب الفرات وفي شرق الفرات وفي ادلب-شمال حلب تعيش حالة من اللّاحرب واللّاسلم، مما ينذر بمصير للأزمة السورية شبيه بما

جرى للأزمة القبرصية طوال الثمان واربعون عاماً التي مضت. نحن نقول، بسبب كل ما سبق بأن التناقض الرئيسي في الوضع السوري الراهن هو إيجاد تسوية وفقاً للقرار الدولي ٢٢٥٤ يتم من خلالها الانتقال من النظام الحالي إلى نظام ديمقراطي جديد وباشتراك السلطة والمعارضة وقوى أخرى في السلطة الانتقالية وتحت رعاية دولية مادام تدويل الأزمة السورية بالعشر سنوات الماضية قد جعل القوى الدولية في المتحكمة بزمام ومحركات الأزمة السورية، وليس السوريون للأسف. من دون اطفاء الحريق السوري وعبر هذا المسار الدولي هناك خشية حقيقية من أن يتكرس الانقسام الجغرافي إلى تلك المناطق الثلاث، وبالتالي تفقد سورية وحدتها الجغرافية، كما أنه من دون التسوية ستستمر معاناة السوريين الاقتصادية مادامت عقوبات قيصر التي فرضتها الولايات المتحدة ونفذتها منذ صيف ٢٠٢٠ أداة بيد واشنطن للضغط على موسكو من أجل ملفات دولية أخرى، منها أوكرانيا ، ولكنها تفتك بالمواطن السوري وتجعل حياته المعاشية جحيماً.

خط «هيئة التنسيق الوطنية» التسووي للأزمة السورية هو الذي انتصر ولكن ليس أمامه سوى الآليات الدولية للتنفيذ عبر توافق أميركي-روسي، مادام السوريون قد فقدوا القدرة على تحقيق تسوية سورية سورية للأزمة منذ أن تم أقلمة الأزمة في خريف ٢٠١١، ومن ثم تدويلها في عام ٢٠١٢. بالمقابل فإن خط "المجلس "ومن ثم خليفته "الائتلاف" عام ٢٠١٢ قد هزم وهو خط المراهنة على التدخل العسكري الخارج وعلى العنف المعارض وعلى رفض التسوية وفق القرارات الدولية. هنا، فإن آليات التفاوض التي اعتمدت لتنفيذ القرار ٢٢٥٤ الصادر في ١٨ كانون الأول ٢٠١٥ وهي مفاوضات جنيف (٣٠ كانون الثاني ١٨ نيسان ٢٠١٦) والتي أوقفها المنسق العام لهيئة التفاوض المعارضة «رياض حجاب» ومن ثم «اللجنة الدستورية» التي تشكلت في أيلول ٢٠١٩ ومن ثم انطلقت بعد شهر، وفي جولاتها العديدة من الواضح أن وفد النظام السوري يريد للجنة الدستورية أن لاتصل إلى أي نتيجة- قد وصلت إلى طريق مسدود ، وبأن كل آليات انتاج تسوية عبر التفاوض بين السوريين هي معطلة الآن، ومن الواضح من تجربة اللجنة الدستورية بأن إطلاق مسار لسلة واحدة هو عقيم وبأن الطريق الأساسي هو طريق المفاوضات من أجل هيئة الحكم الانتقالي ذات الصلاحيات التنفيذية الكاملة كما نص عليها بيان جنيف ١ الذي يستند عليه القرار ٢٢٥٤، وبأن كل المسارات الأخرى بما فيها المسار الدستوري ستكون بدون آليات تنفيذية، حيث أن هيئة الحكم الانتقالي هي التي ستجري الاستفتاء على نص مشروع الدستور ومن ثم هي التي ستشرف على إجراء الانتخابات التي ستجري على أساس الدستور المقر عبر الاستفتاء. من الضروري الآن أن تجري

المعارضة السورية مراجعة لكل المسارات التفاوضية. وأن تحدد موقفها من جديد بعد أن وصلت كل تلك المسارات إلى طريق مسدود.

المسار

لماذا التقسيم ليس هو الجواب

دراسة مترجمة عن مسألة الانفصال السوري أعدها **فلورنس غاوب** ،كبير المحللون في معهد الاتحاد الأوربي للدراسات الأمنية

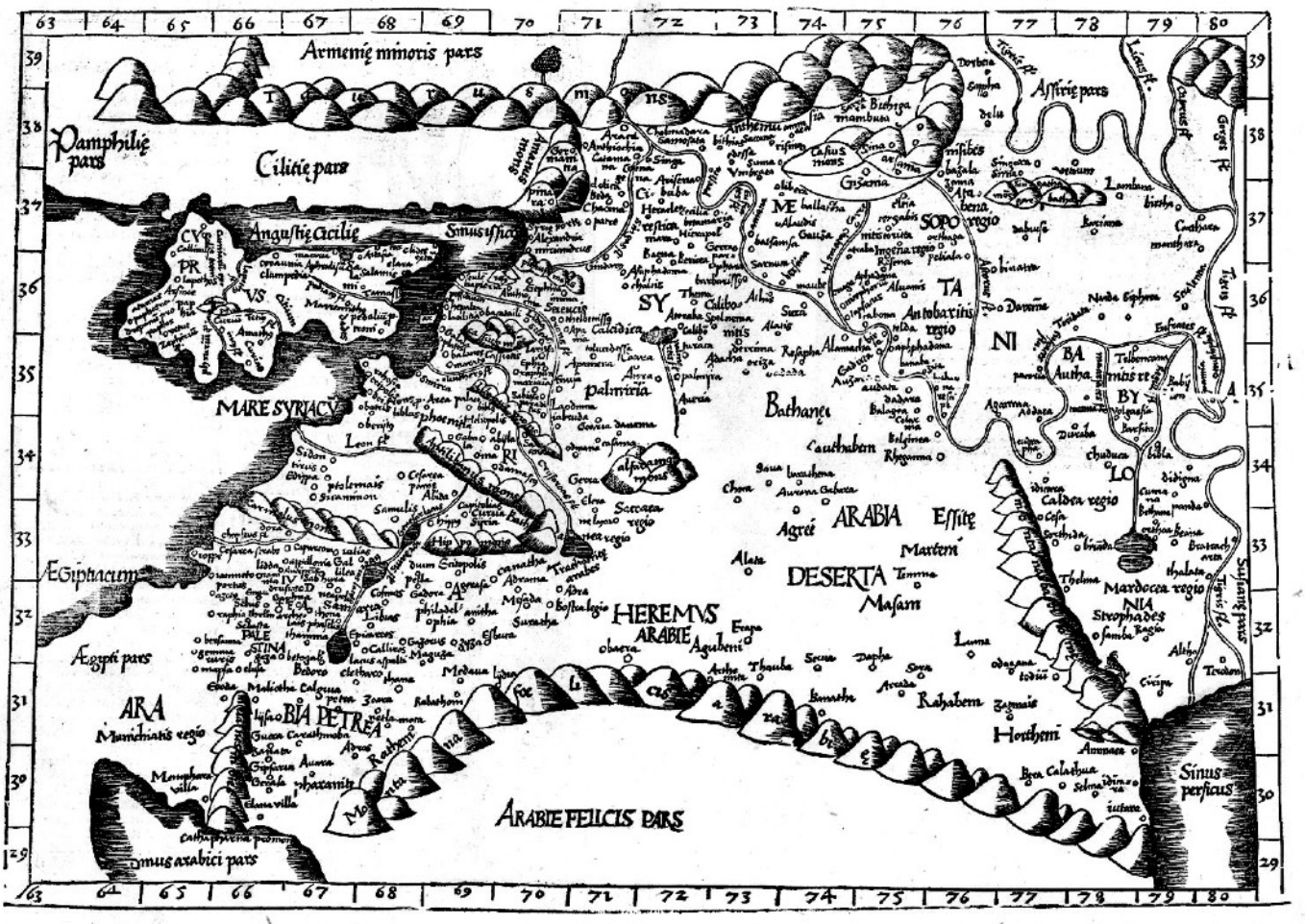

خريطة لقبرص و سوريا، وبلاد الرافدين، و أرمينيا الصغرى و الأراضي المقدسة. يلاحظ تسمية البحر شرق المتوسط بالبحر السوري. خريطة لسوريا قبل الحقبة العثمانية عام ١٥١٣، لرسّام خرائط يدعى «لورينز فرايز» من فينا، من مجموعة فرايز أطلس، الصورة من مقتنيات «Burry Lawrence Rudderman» للخرائط

جنوب تركيا. و في نفس الوقت بدأ مصطلح بلاد الشام أقل تداولاً، و أصبح أسم سوريا الروماني الأصل يُستعمل بشكل كبير، و قد يكون ذلك لصرف النظر عن الإقليم المنكمش. عندما تَّم تقسيم سوريا الحالية في ظل الانتداب الفرنسي، كانت المرة الأولى في التاريخ السوري التي كانت فيها العوامل العرقية بدون أي معنى. تم تقسيم سوريا إلى دويلات للدروز و العلويين و دولة دمشق و دولة حلب. و مع ذلك لم يقبل الشعب السوري بهكذا تقسيم فاندلعت الانتفاضات واستمرت عدة سنوات قُتل فيها أكثر من ١٠٠ ألف إنسان.فبنائًا على كلّ ما سبق، لم تكن الحدود السورية مصطنعة أو تعكس هويتها الوطنية تماماً، وسوريا يجب أن تكون أكبر و ليس أصغر.

فهم الحالة القوميّة السّورية

لا تعتبر سوريا نفسها فقط السليل السياسي لبلاد الشام فحسب، "بل وحاولت و بفعالية إعادة تلك الأراضي لحكمها في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد." و قد ظهرت الهوية الإقليمية الواسعة لسوريا الكبرى، و خصوصًا في سياق علاقاتها مع الدول الكبرى من خلال السياسة الخارجية السورية. وحاولت سوريا في عّدة مناسبات أن تتحد سياسيّاً مع الدول العربية الأخرى، بما في ذلك اليمن و ليبيا و العراق. واستمّرت وحدتها مع مصر من ١٩٥٨-١٩٦١. وعلاوة على ذلك، فقد احتلت القوات السورية لبنان لأكثر من ثلاثين عاماً، وذهب حافظ الأسد للإشارة إلى أن الأردنيين و الفلسطينيين و اللبنانيين هم جزء من الشعب السوري. و يفسر هذا الأمر عدم وجود سفارة لسوريا في لبنان حتى العام ٢٠٠٨: كان من المفترض أن يكون السوريين و اللبنانيين "شعب واحد". بالإضافة إلى ذلك، لا تزال سوريا لا تعترف بأن لواء إسكندرون (مقاطعة هاتاي التركية) بأنها تركية. حيث كان لواء اسكندرون تاريخيّاً يقع ضمن ولاية حلب أيام الحكم العثماني، و لكن قامت فرنسا بتسليمه لتركيا عام ١٩٣٧ خلال فترة حكم أتاتورك.

لم يأت الدعم لمفهوم سوريا من داخل سوريا وحسب،: فقد حاول الحزب السوري القومي الاجتماعي حتى ستينات القرن العشرين أن يضم لبنان لسوريا، حيث يؤمن الحزب بسرديّة أن المستعمر هو الذي فصل البلدان عن بعضهما.

تستند القومية السورية على فكرة هذه الهوية الإقليمية. كان على القومية السورية أن تكون قوة موحدة، لأن الشعب السوري متنوع عرقيّاً و طائفياً، وتعتمد القومية السورية على عاملين غير دينيّين: العامل الإقليمي، والعامل الثقافي. و يتجلى العامل الإقليمي في أسم بلاد الشام. الاسم هو المرجعية الجغرافية المستمدة من (الأرض اليسرى) أي الأرض اليسرى لمكة و المدينة و هما بمواجهة الشرق. و تنعكس حقيقة أن بلاد الشام لا تزال نقطة مرجعية سياسية مهمة، حتى بعد مضي قرون طويلة على العلم السوري الحالي، حيث يرمز اللون الأخضر للعصر الراشدي، والأبيض للعهد الأموي والأسود للعهد العباسي، في حسن يرمز اللون الأحمر لدم من الشهداء الذين سقطوا. وهو العلم نفسه الذي كان أيام الوحدة المصرية. كانت القومية العربية أيضاً أيديولوجية موّحدة جذابة لمجتمع متعدد الأعراق مثل سوريا (لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للأقلية الكردية)، و ليس من قبيل المصادفة أن تكون سوريا المعقل الأول لحركة الوحدة العربية. و قدّمت سوريا أول محاولة للوحدة القومية العربية في ظل الزعيم الهاشمي الملك فيصل، الذي أسس المملكة العربية السورية في دمشق العام ١٩٢٠،حيث تم سحق هذه المملكة بعد ستة أشهر من قِبل فرنسا. و لا تزال الإشارة العربية موجودة حتى اليوم، ليس في النشيد الوطني فحسب، بل في الاسم الرسمي للبلاد: الجمهورية العربية السورية. شهدت سوريا- ربما بسبب هذا الفكر الذي يوحدهم، و المنصوص عليه في الدولة- القليل من أعمال العنف العرقي و الديني خلال أكثر من ستين عاماً بعد الاستقلال. وتتواجد الهوية القومية اليوم بين صفوف المتمّردين. من بين أكثر من ١٥٠ فصيل عسكري متمرد، تحمل العديد منها إشارة في أسماءها لبلاد الشام (أنصار الشام، صقور الشام، أحرار الشام، جيش الشام) و هناك تسميات تشير لسوريا (الجيش السوري الحر و أحرار سوريا). و على العكس مما يسمى الدولة الإسلامية «داعش» أو جبهة النُّصرة، لا يقبل معظم المتمردين السوريين المتطوعين الأجانب، وذلك خوفاً على الشرعيّة السورية الخاصة بهم. حتى علم الجيش السوري الحر يحمل نفس ألوان العلم الرسمي ولكن بترتيب مختلف. هناك في الأساس جماعتان تعارضان الإقليمية السورية أو القومية الثقافية: الدولة الإسلامية "داعش"، الذين يريدون العودة بسوريا للقرون الوسطى و الخلافة، و الأكراد السوريين الذين يشكلون ما بين ١٠-١٥% من مجموع السكان.

قسمت "داعش" المناطق التي تسيطر عليها إلى عدّة مناطق إدارية (تتماثل و إلى حد كبير مع النظام السوري)، و أعلن الأكراد في شهر آذار(مارس) ٢٠١٦ الحكم الذاتي في إطار نظام فيدرالي، و قد رفض هذا الإعلان النظام و المعارضة على حدٍّ سواء. لم يكن تقسيم سوريا سواء على أساس فدرالي من بين مطالب المتمردين على الإطلاق. على العكس من ذلك، فالحفاظ على سوريا في حدودها الحالية هو الأمر المشترك بين الرئيس بشار الأسد و رئيس الائتلاف الوطني و حتى حسن نصر الله زعيم حزب الله.

سوء فهم ديناميات الصراع :

على الرغم من شعور سوريا القوي بهويتها السياسية القومية، لازال الجانب الأمريكي و الروسي ينظرون لعروض التقسيم الإقليمية أو السياسية على أنها الحل للصراع السوري. و يرجع هذا للفهم الخاطىء للأسباب العامة و الخاصة وظروف الصراع السوري. ففي الواقع، وعلى الرغم من أن هذا الاعتقاد منتشر و على نطاق واسع، تشير الدراسات أن الحروب الأهلية تنتشر على الغالب في المجتمعات ذات الدخل المنخفض و مؤسسات الدولة الضعيفة. وأظهر الباحث في مسألة الصراع باول كولير «Collier Paul» أن العوامل العرقية تقود إلى زيادة طفيفة في احتمال زيادة الصراع فقط في المجتمعات التي تتألف من ثلاث مجموعات عرقية ذات الحجم المتماثل[١]، حيث ترتبط الاختلافات الهامة في الدخل مع الهوية العرقية.

(الهند على سبيل المثال) ، يكون الصراع فيها أقل عنفاً، ربما بسبب أنه لا تستطيع أي جماعة معيّنة السيطرة على الباقي. ومن ناحية أخرى، ومن الصحيح أيضاً أن الصراعات تقوي الهوية العرقية والدينية. و غالباً ما يلعب القادة السياسيين على الورقة الطائفية في خطابهم، و في أوقات الصراع تتطابق

[١] كولير، باول (2003 (كسر شرك النزاع: الحرب الأهلية و سياسة التنمية واشنطن: البنك الدولي للإنشاء و التعمير صفحة 59 1

الناس وعلى نحو واسع مع جماعتهم الأساسية. فالهويّة لا تخلق الصراع، الصراع هو الذي يخلق الهوية.

ومع ذلك، و منذ وصول الرئيس الأسد و هو من الأقلية العلوية، هناك اعتقاد واسع أن الصراع السوري هو انتفاضة سنّية ضد الديكتاتورية العلوية- على الرغم من حقيقة أن النظام لا يزال يحتوي خليطاً من الجماعات العرقية السورية كلها تقريباً- في حين ربما يشغل العلويين المناصب القياديّة العليا. لقد تظاهر النظام بذلك ، على الأقل ليكون ممثلاً للمجتمع على نطاق واسع خلال السنين الطويلة له بالحكم، ومن أجل أن يكون مقبولاً من قبل التُّجار السنّة من العائلات الدمشقيّة على سبيل المثال. و يمكن القول أيضاً أنه لم يكن للصراع السوري في بدايته أي بُعد ديني أو عرقي، ولكن الجماعات الإسلامية بدأت على وجه الخصوص تستعمل أسلوب طائفي في خطابها و صراعها مع النظام. فقد هدد الداعية عدنان العرعور على سبيل المثال أن بجعل العلويين "لحماً مفروماً".

و في عام ٢٠١٣ أقدمت جبهة النصرة في مدينة عدرا على إعدام ٤٠ شخصاً من العلويين والدروز والمسيحيين. وكلما طالت أمد الحرب كلما زاد التَّشريد و التَّطهير العرقي لمناطق بأكملها، و يُغذي وجود حزب الله و الوحدات الإيرانية الانطباع بأن هذا القتال هو بين شيعة وسنّة. لكن الصراع السوري ليس صراعاً عرقيّاً.

فأولاً، مطالب المعارضة هي مطالب سياسية بحتة، وثانياً، العنف في سوريا لا يميز بين فئات معينة. فقد أعدمت "داعش" في الرقة المئات من الجنود السوريين على الرغم من أنهم ينتمون للطائفة ال سُنّية. فالسّنة ليسم فقط متواجدون داخل نظام الأسد وحسب، بل و لا يزالون يشكلون الغالبية العظمى من القوات المسلحة السورية، و حتى أنهم يقاتلون ضد مليشيات سنّية، وعلى الرغم من أن الصراع أخذ منحاً دينيّاً وعرقيّاً ، إلى أنّ الخطابات لا تزال تركز على الوضع الاقتصادي، و هو الجانب الآخر للطغاة أو الإرهابيين. و كدليلاً آخراً على أن الصراع هو أبعد من أن يكون صراعاً على الهوية الدينية وثيقة أعدّها ممثلون عن الطائفة العلوية تنأى بنفسها عن النّظام. فالحرب السورية بناءً عليه، ليست حرباً من أجل الانفصال، وليست حرباً دينيةً أو عرقية، بل انتفاضةً ضد الدولة.

حل إقليمي لمشكلة سياسية:

وطبقاً للأسباب المذكورة أعلاه، لا يمكن أن يكون التقسيم المناطقي هو حل طويل الأمد للمشاكل الأساسية. على العكس من ذلك، إن مثل هذا الحل من شأنه أن يعزز النزعات الطائفية السياسية، كما حدث في البوسنة و الهرسك.

حيث أدّى التقسيم هناك إلى التَّطهير العرقي الذي أوقع العديد من الضحايا، و النّزوح الداخلي لأكثر من مليون شخص. و تناثرت المجموعات العرقية في البوسنة في جيوب الاستيطان في جميع أنحاء الإقليم، لذلك كان من المستحيل تقسيم السكان بشكل متجانس. وبعد عشرين عاماً على تطبيق اتفاق دايتون للسلام، لم يعد سوى نصف مليون نازح بوسني، ولم يكن ليعود بعضهم لولادوجود القوات الدولية. ويعيش أكثر من مليون شخص الآن في أجزاء متجانسة عرقيّاً من البوسنة، مع اللّاجئين الصرب الذين يعيشون في الغالب في الجمهورية الصربية داخل اتحاد البوسنة والهرسك.

وبحسب ذلك كتحليل نهائي، و بحكم الأمر الواقع، تقسيم البوسنة رسّخ المشكلة بدلًا من حلها.

النقطة الحاسمة هنا أن سوريا- تماماً مثل لبنان و البوسنة- مختلطة إلى حدٍّ كبير من حيث التوزع العرقي (بصرف النظر عن التركيز العرقي في مناطق معينة مثل الدروز في جنوب البلاد و العلويين في الساحل الغربي)،تنتشر الطوائف المسيحية و العلوية و الإسماعيلية في جميع أنحاء البلاد. ولا يستوطن الأكراد في شمال البلاد لوحدهم بشكل كامل. و لذلك سيكون من المستحيل تقسيم سوريا بدون إعادة توطين شعبها من جديد. و هذا بالضبط ما يريده القادة الطائفيين، و ليس ما يريده الناس. و من المفارقات، أن هذا التَّجانس هو نفسه من أنقذ لبنان من التَّفكك بعد ١٥ عام من الحرب الأهلية. وفي نهاية المطاف، رفض معظم اللّبنانيين فكرة الميليشيات لتقسيم البلاد إلى كانتونات دينية، و فضّلوا بدلاً من ذلك تشكيل حكومة موحدة.

ومن ثم، لن يكون تقسيم سوريا لحل المشكلة السياسية الأصلية، بل سكون لإدارة أعراضها. وليست المشكلة بشار الأسد وحسب، كما أن الدولة السورية لطالما كانت تدير اقتصاداً ضعيفاً ، و النظام لطالما كان قمعيّاً و منذ سنوات طويلة. المشكلة أعقد من ذلك و باعتراف الجميع، ولا يمكن حلها قبل أن يكون هناك وقت طويل من الاستقرار في سوريا.

سابقة اقليمية خطيرة:

أخيراً ، يمكن لتقسيم سوريا أن يكون له نتائج على كامل المنطقة، التّقسيم المناطقي هنا، يمكن أن ينظر إليه كدواء حاسم لحل المشاكل السياسية، و يشجع الانشقاق في مكان آخر. و سُيغري هذا الأمر الأكراد والعراق و لبنان و ليبيا، و الشيعة في الخليج، لحل المشاكل السياسية على المستوى المتعلق بتعزيز الوحدة المناطقية بشكل كامل. ناهيك عن زعماء الأقليات الذين يركزون على هكذا نوع من الحل السياسي من أجل أنفسهم، أكثر مماهو من أجل تقديم الخدمات الرسمية. حيث يكون الانفصال الإقليمي بمثابة ردّاً على القضايا السياسية- سواءاً كان في كوسوفو و البوسنة و الهرسك أو بنغلادش- كونهُ في أغلب الأحيان، يتمركز هذا النوع من الحلول حول ضمان القوة والموارد قصيرة الأمد على حساب الاستقرار الطويل الأجل، و عادة يخفق في تحقيقها. لهذه الأسباب بالضبط، رَّدت أجهزة الإعلام العربية بشكل سلبي على خطط كل من روسيا و الولايات المتحدة السّاعية لتقسيم سوريا، و نظروا إليها على أنها طريقة للقوى الأجنبية لتعيد رسم الحدود مرةً أخرى- من أجل تمزيق و

إضعاف الدول العربية، تماماً كما فعلت اتفاقية سايكس بيكو.

وإذا كانت سورية ستكون غير مستقرة بعد الفيدرالية أو التّقسيم، سيُنظر لمثل هكذا خطوات في المنطقة كمحاولات متعَّمدة لزرع بذور عدم الاستقرار من الخارج، كما تم النَّظر لقضية غزو العراق العام ٢٠٠٣.

إن الحل الوحيد للنزاعات المدنية من أي نوع كانت هو حكم صالح: دولة تؤمّن لمواطنيها الأمن و الازدهار و التَّمثيل الحقيقي.

والحقيقة أن ذلك يستغرق عادةً وقتاً أطول و يكلِّف أكثر من الفصل السياسي، وذلك ما يشرح لماذا التقسيم السياسي هو غالباً الخيار الأكثر جاذبية بالنسبة للخارج.

أوكرانيا

أوكرانيا: إحتمالات

يوسف الطويل

هناك تساؤلات عديدة حول نتائج الغزو الروسي لأوكرانيا، فقد طالب المستشار الألماني والرئيس الفرنسي في اتصال مع بوتين لوقف الحرب فوراً، معتبرين أن الحل يتم وفق المفاوضات بين الجانب الروسي والأوكراني ، وفي نفس الوقت قد فشلت المحادثات الثنائية بينهما برعاية تركية في أنطاليا دون التوصل لاتفاق حول أي بند ، فيما أعلنت روسيا في وقت سابق أن أحد أسباب غزوها لأوكرانيا هو وجود معامل لتطوير أسلحة بيولوجية لأمريكا على الأراضي الأوكرانية، وهناك مخاوف غربية في هذا الصدد من استعمال روسيا للأسلحة الكيماوية في أوكرانيا، وقد هدد مسؤولون غربيون أن استخدام روسيا للأسلحة الكيماوية في أوكرانيا سيؤدي لعمل عسكري غربي ضد روسيا .

فقد أعلنت لندن فرض عقوبات على سبعة أوليغارشيين روس بينهم ابراموفيتش مالك نادي تشيلسي لكرة القدم، واتهمت وزارة الدفاع البريطانية روسيا باستخدام قنبلة فراغية حرارية في حربها على أوكرانيا، وقد دعمت لندن المقاومة الأوكرانية بأسلحة منها مضاد دبابات. سابقاً في أوائل الحرب الروسية قد وجهت انتقادات لإدارة الفيس بوك على السماح لمسؤولين روس بنشر أخبار حول أسباب الحرب التي تثبت الدعاية الروسية لها، وذلك من قبل مؤسسات وأفراد في أمريكا بالدرجة الأولى، فيما حجبت روسيا الفيس بوك في مجالها، بالادعاء، أن هناك فرض لرقابة توصف بالمتشددة على المحتوى الذي يروج وجهة النظر الروسية. أشار بايدن أن غزو روسيا لأوكرانيا لن يحقق نصراً نهائيا بل سيؤدي للسيطرة على مناطق جزئية في أوكرانيا، وقد شكل القضاء الأمريكي فريق عمل للتحقيق في أنشطة جرمية قد ارتكبها أفراد ومؤسسات بينهم أثرياء روس نافذين.

قالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون لاين أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي التوقف عن استخدام الوقود الأحفوري الروسي بحلول 2027، مضيفة أنها ستقترح في هذا الصدد خطة في منتصف أيار هذا العام. فيما أشار المستشار الألماني أولاف شولتس رفضه لانضمام أوكرانيا السريع للاتحاد الأوروبي، وأشار إلى اتفاق الشراكة الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا في عام ٢٠١٧ لتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجانبين. إن كثافة التصريحات والاجتماعات والاتصالات واللقاءات تبين عمق الأزمة الأوكرانية عالميا وأهميتها الاستراتيجية، ويدل المسار الذي أخذه الموقف الروسي على احتمالية عدم قدرة روسيا على إحراز نصر في أوكرانيا بسبب المقاومة الأوكرانية الشرسة والدعم الذي تتلقاه من بعض الدول الغربية ، وهذا في حال تحققه فسيقود لتخفيف التدخلات الروسية في عدد من دول العالم والمنطقة العربية وخاصة سوريا والتي قد تأخذ طابع الانسحاب الروسي من سوريا، وملء هذا الفراغ من قبل الإيرانيين «إذا تم الاتفاق بين الغرب وإيران حول البرنامج النووي وحدوده وضوابطه» الذي أعلنت إيران رفضها لربط هذا الاتفاق بالأزمة الأوكرانية من أي طرف كان في إشارة ضمنية للروس .

بالمقابل فأن الموقف الأوروبي قليل الحماس للتدخل لصالح الحكومة الأوكرانية قد أدى إلى سخط القيادة الأوكرانية التي كانت تريد دعما من قبل أمريكا والأوروبيين، والتي أيضا

ربطت سقوط كييف بسقوط أوروبا كلها.

هناك دعوات في الاتحاد الأوروبي لتقليل اعتماده على الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام ٢٠٢٧ لضمان استقلالية الموقف الأوروبي فيما يخص النشاطات الروسية مستقبلاً، ووفق ما يبدو فأن الاتحاد الأوروبي حالياً مستعد لتحمل الخسائر الناجمة عن العقوبات على الروس في سبيل عدم إحراز روسيا نصراً في أوكرانيا، وهذا يشكل امتدادا للموقف الأمريكي.

من جهة أخرى على المستوى العربي ، فأن الأزمة الأوكرانية ألقت بثقلها على الاقتصادات العربية التي (بالدرجة الأولى) تعتمد في وارداتها على القمح الروسي والأوكراني، كمصر التي تستورد ٥٠% من روسيا و ٣٠% من أوكرانيا ، وهذا الحال ينطبق على السودان وليبيا واليمن وسوريا (القمح الروسي) بنسب متفاوتة ، وينطبق على لبنان التي تشكل أوكرانيا المصدر الرئيسي للقمح بالنسبة له بنسبة ٥٠% من احتياجاته ، والذي قد تؤدي الأزمة الأوكرانية لتأجيل الانتخابات المقررة في يوم ١٥ أيار من هذا العام ، مضاف إليه ، الخوف من ارتفاع أسعار النفط والغاز ومدى القدرة على تأمين المحروقات. فقد هوى سعر صرف الليرة السورية يوم الأربعاء ٩ آذار مستوى هو الأدنى له مقابل الدولار في العاصمة دمشق منذ ٢٩ آذار عام ٢٠٢١ ، وقد أدت ارتفاع أسعار الزيوت عالميا إلى ارتفاعها محلياً ، ولا يمكن فصل رفع الدعم من قبل السلطة السورية مؤخراً كرد فعل استباقي على الحرب الروسية الأوكرانية عن الأزمة الأوكرانية والغزو الروسي ، وتعد سوريا في مجال أسعار الغذائيات هي الأعلى من معظم الدول العربية بنسبة ٤٠% وفق بعض التقديرات ، مضاف إليه ،ارتفاع أسعار تكاليف الشحن للمواد المستوردة عالميا بنسبة ٣٠% إضافة لتكاليف التأمين وارتفاع سعر صرف الليرة في السوداء السورية بنسبة ٢٠% مما أدى إجمالاً وكمحصلة نهائية لارتفاع أسعار مواد الإكساء والبناء . إجمالاً قد يجد السودانيون والسوريون واليمنيون واللبنانيون ومواطنون من دول عربية أخرى صعوبات في توفير الخبز على طاولة الطعام كون روسيا وأوكرانيا موردي القمح الرئيسيين بالنسبة لهم، وكون القمح الروسي حتى لو وجد بديل عنه فأن الطلب عليه من كافة دول العالم سيكون في مستوياته العليا وسيكون بأسعار أعلى، وستؤدي الحرب الروسية الأوكرانية لأزمات جديدة مرحلية على الدول العربية التي تعتمد عليها في وارداتها مما (من المحتمل القريب) سيؤدي لاضطرابات وموجة ثورية جديدة. هذه التطورات تطرح العديد من الأسئلة حول ما إذا كان الغزو الروسي سيؤدي لتحقيق نصراً نهائياً في أوكرانيا بسيطرته على كييف وتعيين حكومة موالية له ، مما سينعكس بتوازن دولي جديد، أم سينكسر ولن يحقق مراده مما سينعكس على الملفات الدولية والإقليمية الأخرى كاحتمالية انسحاب روسيا من سوريا على سبيل المثال ، وهذا يطرح سؤالاً حول مستقبل بوتين السياسي والشعبي والشخصي في حال عدم تحقيق الحرب الروسية لأهدافها وانكسارها بسبب شدة المقاومة الأوكرانية ، ويطرح هذا الموضوع سؤالاً آخر حول مدى قدرة أوروبا لتحجيم جماح روسيا ومدى قدرتها ومرونة بنيتها

صاروخ <جافلن> المضاد للدروع. صاروخ موجه بالأشعة تحت الحمراء

حول المسألة الأوكرانية

لاستبدال الوقود الأحفوري الروسي بالوقود القطري على سبيل المثال كما اقترحت قطر سابقاً ، وهل سيظل النزاع في حدود أوكرانيا أم أن الوضع سيتطور ليشمل بلدان الناتو ، رغم أن هذا الخيار مستبعد بسبب التوازن النووي والعسكري ، ولأن خوض روسيا المعركة مع أوروبا سيكون استنادا لخيارات آنية قد تجر عالم لحرب نووية تدمر البشر والحجر والبنى التحتية (التي في حال تدمر البنى التحتية الروسية ، فأن روسيا لن تستطيع النهوض مجددا من غير دعم الدول الغربية) مما سيضع روسيا في مرحلة نهوض على المستوى الاقتصادي قد تستمر لعشرات السنين لتستعيد طاقتها مجدداً ، وهذه الطاقة لن تعود كسابق عهدها ، بل ستكون محكومة بشروط وتوازنات دولية لن تستطيع باقتصادها الضعيف أن تكسرها مما سيضعها في دائرة الانهزام والضعف والتبعية .

بشكل عام فأن الروس لن يتجاوزوا الخطوط الحمراء في نوعية الأسلحة المستخدمة من قبلهم في أوكرانيا، والتي حددت أوروبا حدود الأسلحة الروسية التي من المسموح استخدامها من قبل الروس في أكثر من مناسبة بطرق غير مباشرة وضمن حدود الدبلوماسية.

دفع العرب ثمناً باهظاً لانهيار الاتحاد السوفياتي واختفاء نظام الثنائية القطبية وتحول الولايات المتحدة إلى القطب الواحد للعالم. الآن عبر الغزو الروسي لأوكرانيا تجري محاولة انقلابية على القطبية الواحدية الأميركية للعالم. لا يمكن القول الآن بأنها محاولة انقلابية ناجحة، فهذا يحتاج لزمن من أجل التثبت من نجاحها وربما تكون محاولة انقلاب فاشلة. في كل الأحوال لا يمكن للأمم المظلومة ومنها العرب أن تكون سعيدة ببقاء واشنطن قطباً أوحداً للعالم بل للعرب مصلحة في تعدد الأقطاب في العالم لأن هذا يساعد الأمم المظلومة أو الضعيفة أكثر على تحقيق تطلعاتها.

لن تدفعنا الأوهام والتحليلات الرغبوية إلى الشطط، بل من الضروري الواقعية، فموسكو ليست كما كانت في عهد السوفيات عندما ساعدت العرب في حروب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وإنما هي الآن أمام واشنطن في وضعية قريبة مما قاله لينين في عام ١٩١٤ أثناء بدء الحرب العالمية الأولى عن أنها "حرب بين إمبرياليات"، وهذا بالمناسبة لم يمنع الزعيم البلشفي في أن يرى فرصاً أتاحتها هذه الحرب من أجل تحقيق أهدافه. أهم نقطة يمكن قولها الآن أن نظام القطبية الواحدة للعالم الأميركي قد اهتز في زمن قصير لم تتجاوز ثلث القرن وهذا ما يدل على كثرة ثغراته، فيما أن سيطرة القطبية الواحدية لروما قد استغرقت ثلاثة قرون كما أن سيطرة دولة أعظم على العلاقات الدولية مثل إنكلترا قد استغرقت من عام ١٥٨٨ مع انتصارها على إسبانيا في معركة الأرمادا وحتى عام ١٩٤٥ مع نهاية الحرب العالمية الثانية. على الأرجح وإذا مسكنا الاقتصاد الذي هو المقياس الذي يحدد القطبية الواحدية أو ثنائية القطب أو الدولة الأعظم أو الدول العظمى أو الكبرى وليس السلاح فإن روسيا هي دولة كبرى عالمياً وليس كماقال أوباما عنها بأنها "دولة كبرى إقليمية"، ولكن محاولتها للصدام مع القطب الأميركي للعالم تدل على أنها بشكل أو آخر تستند على مساندين أو راضين عن محاولتها تلك، كما أن اقتصادها لا يؤهلها لكي تهز الواحدية القطبية وهي في المرتبة الثانية عشر اقتصادياً بالترتيب العالمي، ولولا الدعم الصيني لما كان بوتين قد تجرأ على ما فعله في أوكرانية، ولو أن الصين تقف حذرة الآن تترقب إلى ماذا ستؤول إليه المحاولة الروسية لكي تحفظ خط الرجعة في حال فشلت موسكو ولكي تتقدم في حال النجاح الروسي وهي الرقم الثاني في الاقتصاد العالمي والصين في هذا الإطار هي دولة عظمى. الهند الآن تتخذ موقفاً انتظارياً مماثلاً للصين

وكذلك إيران، وعلى العرب أن يكونوا كذلك.

هناك قضايا أخرى تثيرها المسألة الأوكرانية.

مثل مسألة استعمال القوة المسلحة لحل النزاعات بين الدول وخاصة بين دول كبرى وجيرانها الأضعف قوة. مسألة ثانية وهي غزو دولة كان معترفاً الغازي بسيادتها وحدودها ووحدة أراضيها عبر معاهدات واتفاقيات سابقة. مسألة ثالثة هي استغلال مشاكل داخلية وآلام وتشكيات أقلية قومية، حتى ولو كانت محقة، كذريعة للغزو العسكري لأراضي دولة وإقامة دول جديدة عبر اقتطاع أراضي منها أو المساعدة على ذلك. مسألة رابعة هي القول بالحق التاريخي في أراضي دول أخرى والقيام عبر القوة العسكرية بالاستيلاء عليها. مسألة خامسة هي القول بأن دولة هي مسؤولة عن أفراد من قوميتها حتى ولو كانوا مواطنين في دولة أخرى.

كل هذه المسائل الخمسة ذات طابع خطر ومزلزل للعلاقات الدولية.

هناك ناحية أخرى تقود إليها الحرب الروسية - الأوكرانية وهي أن العلاقات الأميركية-الروسية في توتر غير مسبوق بشكل لامثيل له منذ انتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٨٩. هذا بالتأكيد سيتجسد في بلدان أخرى مأزومة مثل سورية وهذا يمكن أن يجعل الأزمة السورية ميداناً للتجابه بين واشنطن وموسكو، مما سيؤثر كثيراً على إمكانية حل هذه الأزمة التي دخلت عامها الحادي عشر ويجعلها تطول وتتعقد وخاصة إن لم تقد التطورات العسكرية في أوكرانية إلى تسوية هناك بل قادت إلى حرب باردة جديدة سيكون ميدانها العالم كله ولو حروب أو مجابهات بالوكالة.

في أوكرانيا الآن يتم رسم لوحة العلاقات الدولية المقبلة، سواء أدت الأمور إلى انتصار روسي، أو هزيمة موسكو، أو إلى تسوية، أو إلى احتمال رابع وهو صراع طويل تستخدم فيه أوكرانيا كمستنقع روسي، كما جرى في أفغانستان ١٩٧٩-١٩٨٩ التي كانت ميداناً تم فيه استنزاف الاتحاد السوفياتي مما عجل في انهياره وتفككه.

ستكون سوريا من أول المتأثرين بما يجري في أوكرانيا، مهما كانت النتيجة هناك.

روسيا الجريحة

محمد سيد رصاص

هناك نصوص تفسر مرامي الفاعلين في الحدث السياسي ،مثل كراس «موضوعات نيسان» للينين الذي كان أقرب إلى نص سيناريو لثورة أكتوبر ١٩١٧، بعد ستة أشهر، وبحالة مماثلة يمكن ادراج نص خطاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في ٢١ شباط ٢٠٢٢،أي قبل ثلاثة أيام من حدوث الغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن هذا الخطاب لا يعطي فقط مرامي حدث ٢٤ شباط ٢٠٢٢، أو حتى أسبابه، بل يعطي صورة عن أيديولوجية وذهنية رجل يقوم الآن بهز العلاقات الدولية القائمة في فترة مابعد الحرب الباردة وربما يستطيع قلبها باتجاه عالم متعدد الأقطاب.

هنا ،نجد في خطاب بوتين رؤية قومية روسية للمكان حيث يعتبر أن "الاتحاد السوفياتي عام ١٩٢٢ قد أقيم فوق مكان كان اسمه «الامبراطورية الروسية»، من دون أن يتطرق لما هي الماهية القومية عند قوميات وإثنيات متعددة كانت تعيش ضمن مكان الدولة الروسية التي تبلورت وتشكلت بين عامي ١٥٤٧ و ١٨٨١ من تأسيسها مع إعلان ايفان الرهيب قيصراً وتحويلها لامبراطورية من قبل بطرس الأكبر في ١٧٢١ ،وصولاً لعملية ضم أراضي لها كان آخرها تركمانستان في عام ١٨٨١ .في محل آخر من الخطاب يمكن أن نلمس عند بوتين رؤيته للقوميات والإثنيات الأخرى بأنها "روسية"عندما يقول ،وهنا يقصد الأوكران الذين أعيد انضمامهم للدولة الروسية عام ١٦٥٤ بعد أن كانوا جزءاً من الدولة الروسية الأولى التي قامت في كييف عام ٨٦٢، ومن ثم دمرها المغول بفترة ١٢٣٧- ١٢٤٠، وبأن "الناس الذين كانوا يعيشون في الجنوب الغربي من ما كان يدعى بالأرض الروسية كانوا يقولون عن أنفسهم بأنهم روس ومسيحيون أرثودكس ،وهذا قبل القرن السابع عشر وبعده".

في محل آخر من الخطاب يتطرق بوتين إلى تأكيد روسيّة الساحلين الشماليين للبحر الأسود وبحر آزوف، من خلال قوله بأن "المنطقة المذكورة كان اسمها «روسيا الجديدة - نوفوروسيا» "في زمن حكم الامبراطورة كاترينا الثانية ١٧٦٢-١٧٩٦ وهي منطقة تم تشكيلها إدارياً بعد أن نتجت عن الحرب التي ظفرت فيها روسيا بتلك الأراضي بعد هزيمة العثمانيين بما فيها شبه جزيرة القرم حيث تم آنذاك إنشاء مدن أوديسا وخيرسون وماريوبول واستوطن الروس فيها، فيما كانت القرم يسكنها المغول التتار .هنا ،يصل بوتين إلى الذروة الدرامية في سرديته التاريخية عندما يعتبر بأن لينين عند إعلان قيام الاتحاد السوفياتي في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢ وعبر وجود جمهورية أوكرانيا السوفياتية فيه كان هو "صانع أوكرانية ومهندسها المعماري" في تأكيد ضمني من الرئيس الروسي على أن أوكرانيا هي دولة مصطنعة وأن هناك ثلاثة صانعين لها هم :

١- لينين عندما أعطاها ساحلي البحر الأسود وآزوف وإقليم الدونباس (لوهانسك ودونيتسك) وشرق وغرب نهر الدينيبر في "اقتطاع ما كان تاريخياً أرض روسية من دون سؤال الملايين عن ماذا يريدون"،٢- ستالين من خلال اقتطاع أجزاء من أراضي بولندا والمجر ورومانيا وضمها لأوكرانيا بعد معاهدة ١٩٣٩ مع الألمان، ٣- خروتشوف من خلال نقله لتبعية شبه جزيرة القرم من جمهورية روسيا السوفياتية إلى جمهورية أوكرانية السوفياتية في عام ١٩٥٤.

يمكن هنا في الخطاب، تلمس شيء آخر من النزعة القومية عند بوتين عندما ينتقد إصرار لينين وضد رأي القوميات ستالين على النموذج الكونفيدرالي للاتحاد السوفياتي وعلى تضمين دستوره التأسيسي "حق تقرير المصير بما فيه حق الجمهوريات السوفياتية في الانفصال"، وأن هذا كان "لغماً "انفجر في عام ١٩٩١ وقاد لتفكك الاتحاد السوفياتي بعد أن قادت الأزمة الاقتصادية و"أزمة الاقتصاد الموجه في منتصف الثمانينيات لتقوية النزعة القومية المحلية"في عموم الاتحاد السوفياتي ،وهو يقول في خطابه بأن "مبادىء ١٩٢٢ هي ذات طابع خيالي وغير واقعي وهي مدمرة لأي دولة"،ثم يقوم بمدح ستالين عندما جعل كل هذا حبراً على ورق من خلال انتهاج النموذج المركزي في تركيز السلطات بيد المركز في موسكو[٢]هنا، يمكن القول بأنه كان هناك تصورات عدة عن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين صنعها وشكلها الآخرون

[٢] (نص الخطاب بترجمته الانكليزية في موقع الرئاسة الروسية

عنه، مثل الشيوعيون الذين اعتبر الكثير منهم أنه "استمرار للينين" ما دام قد قال قبل سنوات بأن "انهيار الاتحاد السوفياتي كان كارثة"، وما دام قد لاحظ هؤلاء بأن الحزب الشيوعي الروسي يقوم بتأييد بوتين في سياسته نحو إعادة تقوية بلاده بطريق كان واضحاً بأنه سيقود إلى مجابهة مع الغرب الأميركي- الأوروبي، فيما كان كثيرون وخاصة عند العرب يعتبروه "مقاوماً" أوصديقاً وحليفاً لما يسمى "معسكر المقاومة والممانعة" التي يمده هؤلاء من بكين إلى طهران وحتى كاراكاس، فيما هناك صورة ثالثة يمكن أن يخمنها المرء عندما تكون زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا ماري لوبين من أشد المعجبين بالرئيس الروسي،وصورة رابعة عندما تكون الكنيسة الأرثودكسية في موسكو،وهي حليفة الحكم القيصري والعدو الفكري للبلاشفة،من أشد الحلفاء المحليين للرئيس بوتين خلال فترة حكمه التي بدأت من رأس السنة في عام ٢٠٠٠.

في هذا الصدد ،يمكن أن يجيب نص خطاب ٢١ شباط ٢٠٢٢ عن أين هو الموقع الأيديولوجي لبوتين،حيث نجده في موقع اليمين الروسي السلافي الأرثودكسي الذي كان ماقبل ثورة أكتوبر ١٩١٧، وهو يريد أن يعيد توحيد "الأرض الروسية"وليس ما كان يقوله شيوعيون عن أنه يريد "إحياء الاتحاد السوفياتي". يمكن لسير معارك الحرب التي تجري الآن أن تجيب من حيث أن تحركات الجيش الروسي تتركز في اقليم الدونباس وفي ساحلي البحر الأسود وبحر آزوف وفي مجرى نهر الدنيبر من الشمال عند كييف وحتى خيرسون جنوباً ،ومن الواضح من مقابلة وزير الخارجية لافروف الأخيرة مع "الجزيرة" بأن موسكو لها مطالب جغرافية أبعد من الدونباس. في هذا الصدد فإن نقد بوتين للينين لا يجب أخذه من موقع سياسي بل من موقع أيديولوجي قومي روسي موجه ضد شخص أقام دولة أممية وليس قومية عبر أيديولوجية ماركسية كانت على تضاد مع النزعة السلافية – الارثودكسية وهما عنصرا القومية الروسية التي تنتمي لدولة ١٥٤٧ التي قالت عن نفسها أنها "روما الثالثة"بعد سقوط "روما الثانية"، أي القسطنطينية بيد العثمانيين عام ١٤٥٣، وسقوط "روما الأولى" عام ٤٧٦ بيد البرابرة، ولا تنتمي لنزعة التغريب التي بدأت مع بطرس الأكبر ١٦٨٢-١٧٢٥ تلك النزعة لأوربة روسيا التي اعتبرت البلشفية ذروتها، وهنا يلاحظ كثرة استعمال كلمة (الغرب) عند الكثير من المسؤولين الروس وخاصة لافروف في طريقة تقول أنه هو (الآخر المضاد)، تماماً كما كان القوميون العروبيون يقصدون من استعمال تلك الكلمة.

بالنسبة للمحتوى السياسي لخطاب الرئيس بوتين فإن قوله بأن "حلف الأطلسي- الناتو لا يريد دولة كبيرة ومستقلة كروسيا بجواره" يعطي صورة عن أن خوف الروس من تمدد الناتو نحو أوكرانية، الموضوعة كخطط منذ عام ٢٠٠٨، هي مخاوف وجودية تتعلق بأن ذلك التمدد هدفه برأيهم تمزيق وتفكيك الاتحاد الروسي كما جرى مع الاتحاد السوفياتي،وليس فقط هي مخاوف سياسية أو عسكرية.

كتكثيف: إذا جمعنا ماقاله زعيم الكرملين عن أخطار تمدد الناتو شرقاً مع ماقاله تجاه لينين،فإن هناك على مايبدو احساس عند الرئيس فلاديمير بوتين بأن عملية تكوين الاتحاد السوفياتي قد طمست القومية الروسية وأن عملية تفككه قد قلصت مساحة روسيا الجغرافية إلى حدود أقل من مساحتها التي كانت قبل ثلاثة قرون عندما أعلن بطرس الأكبر الامبراطورية في عام ١٨٢١ وجعلتها أضعف مما كانت عليه عندما أصبحت دولة كبرى بعد هزيمة نابليون بونابرت في غزوه لروسيا عام ١٨١٢ وأقل كثيراً عما كانت عندما أصبحت دولة عظمى في عام ١٩٤٥ في عالم من الثنائية القطبية الأميركية- السوفياتية. كل هذا وذاك يعني أن هناك جرحاً في الكبرياء القومية الروسية يقوم بوتين بالتعبير عنه ، وأن روسيا الجريحة هي التي تتصرف ما تتصرفه الآن من أجل حماية نفسها من التفكك ومن أجل استعادة مكانتها أو شيء من التي كانت لها في العلاقات الدولية،وأن ماجرى في يوم ٢٤ شباط ٢٠٢٢ هو تعبير عن انفجار هذا الجرح.[٣]

---

[٣] منقول عن ،"نورث برس" ٦ آذار ٢٠٢٢

صورة لطوني بلير و فلاديمير بوتين في دار الأوبرا بسان بطرسبورغ عام ٢٠٠٠، قبل أسابيع من الإنتخابات الرئاسية الروسية
بعدسة المصور كريس هاريس، أرشيف التايمز

العلاقات الروسية البريطانية

«العلاقات الروسية-البريطانية منذ العام ١٩٩١: وجهات نظر متباينة»، تقرير مترجم عن لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم البريطاني، House of Commons Foreign Affairs Committee ، سبق ونشرناها في جريدة المسار الشهرية، العدد١٩، بتاريخ آب (أغسطس) ٢٠١٨.

تنبع التوترات الحالية بين روسيا والمملكة المتحدة في جزء كبير منها من تفسيرات مختلفة للأحداث، فبعد انهيار الاتحّاد السوفييتي. وفقاً للسردية الغربية السائدة، والتي لخّصها السفير البريطاني السابق في روسيا، السير «رودريك لين» خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحالي بادعائه أن الغرب قد سعى فعلاً إلى دمج روسيا بشكل تدريجي في المجتمع الأوروبي الأطلسي واتّبع رؤية لشراكة استراتيجية"[٤] شملت هذه الجهود دعم روسيا، إلى جانب أعضاء آخرين في الاتحاد السوفييتي السابق، لتصبح ديمقراطية بالكامل وتصبح قادرة على تطوير اقتصاد سوق، والتَّرحيب بها في مجموعة الثماني وإنشاء آليات مثل المجلس المشترك الدائم لحلف الناتو وروسيا PJC. ودمج روسيا في البنية الأمنية الأوروبية الأطلسية. إنّ الأدلة المكتوبة التي قدمتها وزارة الخارجية لهذا التحقيق، تضمنت هذا الفهم الغربي لفترة ما بعد الحرب الباردة. أخبرتنا وزارة الخارجية أنه، منذ نهاية الحرب الباردة.

كان هدف الغرب الواسع هو محاولة تعزيز اندماج روسيا في النظام والاقتصاد العالمي، وبناء شراكة استراتيجية مع روسيا. كانت المملكة المتحدة في مقدمة هذا النهج. وبعد أن تفكك الاتحاد السوفييتي، تحركت المملكة المتحدة بسرعة لإقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد الروسي المستقل حديث وتطوير علاقة ثنائية قوية ومثمرة. لقد سعت بريطانيا إلى الحد من مخاوف روسيا من تطويق حلف الناتو من خلال دعم إقامة علاقة رسمية من خلال "القانون المؤسس على العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن" (الناتو -روسيا) ١٩٩٧.

و يقول السير السير «رودريك لين» "نحن دعمنا بقوة ضم روسيا إلى مجموعة واسعة من المنظمات والمجموعات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مجلس أوروبا في عام ١٩٦٩ ،ومجموعة الثماني في عام ١٩٩٩ ،وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. كما كانت المملكة المتحدة نشطة في تقديم الدعم التقني لروسيا في تحولها من اقتصاد نخطط إلى سوق موحد [٥].

يقدم معظم المعلقين الروس رواية مختلفة تصف أحداث التسعينات وأوائل الألفية الثانية.عندما زرنا روسيا في أيار (مايو) ٢٠١٦، أخبرنا السياسيون والخبراء الأكاديميون مراراً وتكراراً أنه من بين النخبة

[٤] السير رودريك لاين RUS0039 ، الفقرة 7

[٥] وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث RUS0011 ، الفقرات 8 إلى 9

السياسية والجمهور الروسي الأوسع، ينظر إلى التسعينات على أنها فترة من الاضطرابات الداخلية والإذلال الدولي من المنظور الروسي الرسمي، حيث استغل الغرب الضعف النسبي في روسيا بتجاهل مصالحها المشروعة في ما بعد تنهبار الاتحاد السوفيتي وفي غرب البلقان ورفض إعادة تنظيم البنية الأمنية الأوروبية الأطلسية لتشملها[٦]، فعلى سبيل المثال، اعتبر الاتحاد مجلس حلف الناتو -روسيا ليسا ندين متساوين، بل منتدى حيث تم إخبارها بماّ يعتزم الناتو القيام به. علاوة على ذلك، من وجهة نظر روسيا، فإن التوسع شرقاً للناتو في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤.

حطمت الضمانات اللفظية التي أعطيت لروسيا في وقت إعادة توحيد ألمانيا وأحكام قانون تأسيس شراكة الناتو وروسيا لعام ١٩٩٧ [٧].

إنّ الأدلة المقدمة إلى تحقيقنا من قبل السفير الروسي في المملكة المتحدة «ألكسندر ياكوفينكو»، حددت أيضاً سرداً لفترة ما بعد الحرب الباردة التي تناقضت بشكل حاد مع تلك التي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية. شرح السفير «ياكوفينكو» كيف تنظر روسيا إلى تسعينات القرن الماضي وتبعات ما يعتبره سلوكاً عدوانيّاً للغرب: "إن القرارات الأحادية الجانب التي اتخذت في أوائل التسعينات (روسيا والغرب) وضعت على مسار تصادمي، وقد حددت سلفاً ، بطريقة داروينية إلى حد ما، هذه الديناميات كانت سلبية بشكلٍ تام. وبدون إعادة النظر في تلك السلبية، لا يمكننا أن نواجه مشاكل اليوم. إنني أؤمن حقاً أنه بالنظر إلى تجربة السنوات الخمس والعشرين الماضية، يمكننا إيجاد حلول جماعية أفضل وحقيقية، والتي أوافق عليها، وربما كان من الصعب التفكير فيها في مناخ "نشوة الحرب الباردة". وغني عن القول إنه في نهاية الحرب الباردة لم يكن هنالك استعداد لهكذا حلول. و ربما يتقاسم الجميع اللوم على ذلك. ولكن، من الطبيعي أن نتوقع قدراً أكبر من الإحساس والشهامة من أولئك الذين يتمتعون بالقوة والاستقرار على عكس أولئك الذين يعانون من اضطرابات خطيرة في مجتمعاتهم.

إنّ ثمة اعتقاد متزايد في مجتمع الخبراء وبين المراقبين السياسيين، أن الغرب ارتكب خطأً فادحاً عندما قرر توسيع حلف شمال الأطلسي إلى الشرق. لقد أدت استراتيجية التوسع المشترك بين الحلف والاتحاد الأوروبي إلى جعل الخطوط الفاصلة في أوروبا أقرب إلى حدود روسيا بدلاً من التخلص منها نهائياً. كان قصر نظر وذو ذهن صغير التحوط ضد إعادة إحياء روسيا. لقد كانت بمثابة صناعة نبوءة محققة.لو كنا قد فكرنا في الأمور بشكل مشترك، لوجدنا أنفسنا قادرين على أن نتفادى الجزء الأكبر من المتاعب الحالية، أولاً وقبل كل شيء في أوروبا، إضافةً إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

و سيكون لدينا نظام أمن جماعي في أوروبا، يعمل ويتيح لنا العمل بشكل مشترك وفي الوقت المناسب في المحيط الأوروبي"[٨].

اعترفت وزارة الخارجية بأن روسيا تنظر لفترة ما بعد الحرب الباردة بشكل مختلف عن الغرب، لكنها صورت هذه القصة كمحاولة متعمدة، وحديثة إلى حد ما، من قبل القيادة الروسية الحالية، وذلك لتبرير سياسة خارجية أكثر عدوانية: "ترى القيادة الروسية الحالية أن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة مباشرة كانت بمثابة فترة من الإذلال استغل خلالها الغرب ضعف روسيا النسبي. أدى هذا التصور منذ العام ٢٠٠٠ إلى سياسة أكثر عدوانية واستبدادية وقومية، هدفها إعادة تأكيد المصالح الروسية بقوة أكبر وإمالة توازن القوة الاستراتيجية في اتجاهها. في هذه العملية، تُعرّفت روسيا نفسها بشكل متزايد من خلال معارضة الغرب"[٩]

لطالما شكلت النظرة الروسية إلى هذه الفترة موضع خلاف من قبل حلف الناتو نفسه، بالإضافة لحكومات الناتو الفردية والعديد من الباحثين المستقلين. على سبيل المثال، كتبت «آن أبلباوم»، الكاتبة الفائزة بجائزة بوليتزر:

"لم يتم توقيع أي معاهدات تحظر توسع حلف الناتو مع روسيا, ولم يتم النكث بأي وعود. ولم يأتي الدافع لتوسيع حلف الناتو من "انتصار" واشنطن. فعلى العكس من ذلك، فقد فشلت جهود بولندا الأولى في طلبها للانضمام للحلف عام ١٩٩٢.

وعندما حدث التوسع البطيء والحذر في نهاية المطاف، لم تتوقف الجهود المستمرة في طمأنة روسيا. ولم يتم إقامة أي قواعد عسكرية للناتو في الدول الأعضاء الجديدة، وحتى عام ٢٠١٣ لم تجر أي تدريبات أو مناورات عسكية في هذة المناطق. وقد تضمنت وضمنت اتفاقية بين روسيا والناتو في عام ١٩٩٧ عدم تحريك المنشآت النووية، لا من مجلس حلف شمال الاطلسي، ولا من روسيا.

ورداً على الاعتراضات الروسية، كانت أوكرانيا وجورجيا قد حُرمتا من عضوية حلف الناتو في عام ٢٠٠٨. وفي هذه الأثناء، لم تكن روسيا "منذلة". في هذه الحقبة، بل أُعطيت كل ما يلزم لتصبح "قوة عظمى". إلى جانب إعطائها المقعد السوفياتي في مجلس الأمن الدولي، والسفارات السوفيتية. كما تلقت روسيا أسلحة نووية سوفييتية، نقل بعضها من أوكرانيا في عام ١٩٩٤ مقابل اعتراف روسيا بحدود أوكرانيا. تعامل الرئيسان كلينتون وبوش مع نظرائهما الروس كشركاء

---

٦ السير رودريك لاين- RUS0039 يجيفك ماري ، الفقرات ١.١ ، ١.٢، ١.٣

٧ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثاني للدورة ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ،الأمن العالمي: روسيا، HC 51 ،الفقرة 22؛ دفاع اللجنة، التقرير الأول للدورة ٢٠١٦- ١٧ ،روسيا: الآثار المترتبة على الدفاع والأمن في المملكة المتحدة، الوثيقة HC 107 ،الفقرة 10 مقدمة السفارة الروسية RUS0037 والفقرة ١٠

٨ مقدمة السفارة الروسية RUS0037 والفقرة ١٠

٩ وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث RUS0011 ، الفقرة 9

لهما كـ"قوة عظمى"، ودعاها للانضمام لمجموعة الثماني -على الرغم من أنه ليس لدى روسيا، لا اقتصاد كبير ولم تكن لديها الأهلية الديمقراطية بعد١٠."

لقد ذهب باحثون آخرون إلى أبعد من ذلك في معالجة هذه النقطة. على سبيل المثال، ذكر المؤرخان «كريستوفر كلارك» و«كريستينا سبور»:

"برزت في السنوات الأخيرة، النزعة إلى تشويه سمعة الماضي مثل "الإذلال" كواحدة من السمات البارزة في إدارة الكرملين للشؤون الدولية. وبدأت القيادة الروسية وسط تبادل الاتهامات حول تدخلات الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في كوسوفو وليبيا وسوريا، في التشكيك في شرعية الاتفاقيات الدولية التي يقوم عليها النظام الأوروبي الحالي. ومن بين هذه النقاط، تمثل معاهدة التسوية النهائية فيما يتعلق بألمانيا في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠، والتي تعرف أيضاً باسم معاهدة «٢+٤» لأنها وقعت عليها ألمانيا، بالإضافة إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا. ومع ذلك، فإن الادعاء بأن المفاوضات من أجل هذه المعاهدة تشمل ضمانات لحظر حلف الناتو من التوسع في أوروبا الشرقية لا أساس له من الصحة. في المناقشات التي أدت إلى المعاهدة، لم يثير الروس مطلقاً مسألة توسيع حلف الناتو، باستثناء ما يتعلق بألمانيا الشرقية السابقة. وفيما يتعلق بهذا الإقليم، تم الاتفاق على أنه بعد انسحاب القوات السوفييتية، يمكن نشر القوات الألمانية المخصصة لحلف الناتو هناك، لكن قوات الناتو الأجنبية وأنظمة الأسلحة النووية لا تستطيع ذلك. لم يكن هناك التزام بالامتناع عن التوسع في شرق للناتو في المستقبل.١١

هذه الرؤى المتباينة ليست جديدة كما قالت FCO، ففي شباط (فبراير) ٢٠٠٠ لاحظت لجنة الشؤون الخارجية آنذاك بعد شهر واحد من تولي فلاديمير بوتين منصب رئاسة روسيا وقبل شهر واحد من انتخابه الرسمي في أن تحولاً في الموقف المؤيد للغرب في نظام يلتسين قد وقع، وأصبح هناك اتجاه نحو موقف "روسيا أولاً" الأكثر استقلالية. تتجلى الصعوبات النفسية التي تواجهها النخبة السياسية والعسكرية الروسية في التكيف مع دور جديد في التسعينيات في محاولاتها لضمان أن العلاقات الدولية تقوم على عالم متعدد الأقطاب، في مقابل إما عالم ثنائي القطب في الحرب الباردة. أو إلى عالم أحادي القطب مع التفوق الأمريكي١٢.

كما وثّق تقرير الـ FAC لعام ٢٠٠٠، نمو التوتر بين روسيا والناتو، مشيراً إلى أنه كان هناك "نظرة سلبية لحلف الناتو من قبل الطيف السياسي في روسيا".و حددت آنذاك FAC الأضرار الشديدة التي تسببت بها تحركات الناتو في كوسوفو في عام ١٩٩٩ للعلاقات بين الناتو وروسيا١٣. كما أشار التقرير إلى أن توسع حلف الناتو في عام ١٩٩٩ ليشمل بولندا والمجر وجمهورية التشيك قد نُظر إليه في روسيا على أنه تهديد لأمنها. وحذر التقرير من أن أي توسع مستقبلي سيحتاج إلى التعامل معه بحساسية:

" نحن نقبل حجة الحكومة بأنه لا يمكن السماح لأي بلد ثالث باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد توسع منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولكن مع ذلك يُوصى بأن يُنظر في توسيع العضوية بحساسية في سياق أمن أوروبا ككل١٤. أحد العناصر المهمة في هذا هو علاقة روسيا بحلف الناتو، الأمر الذي أدى إلى إلحاق ضرر واضح. وكان الاستنتاج لتقرير عام ٢٠٠٠ هو أن وزارة الخارجية البريطانية يجب أن تستمر وتطور مشاركتها الحيوية مع روسيا في المصلحة المتبادلة بين بلدينا الأوروبيين١٥.وأصبح الاختلاف في وجهات النظر بين روسيا والغرب أكثر ترسخاً بحلول عام ٢٠٠٧ ،عندما ذكرت تقارير وزارة الخارجية آنذاك.

افتتح تقرير FAC لعام ٢٠٠٧ من خلال استكشاف كيف أن "الحزم الروسي المتزايد يتجلى في مجموعة من الطرق وعبر مجموعة من مجالات السياسة" وفسر الطرق المختلفة التي فسرت بها روسيا والغرب "الثورات الملونة" في جورجيا وأوكرانيا في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .ونوه التقرير إلى أن العديد من القادة الغربيين، "خاصة في الولايات المتحدة إعتبروا هذه الأحداث "المعركة العالمية للحرية والديمقراطية"١٦. وقد ذكر تقرير FAC لعام ٢٠٠٧" :إن نظرة روسيا إلى العديد من التطورات الأخيرة في أوروبا والفضاء السوفييتي السابق كخسائر تعتمد على النظرة المستمرة للغرب باعتباره منافساً لروسيا، والسياسة الدولية كحالة صفرية، التفكير بحالة الصفر والمخاوف من الحصار هي عميقة الجذور ومن عناصر الأساسية للنظرة الروسية المهيمنة والسائدة التي تسيطر على تفكير موسكو الجديد في السياسة الخارجية" ١٧.

---

١٠ آن أبلباوم، "أسطورة الإذلال الروسي"، صحيفة واشنطن بوست، ١٧ أكتوبر ٢٠١٤

١١ "إن سرد موسكو لتوسع الناتو هو حالة متلازمة لذاكرة خاطئة"، الغارديان، ٢٥ أيار ٢٠١٥

١٢ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، HC 101، الفقرة ٥٨

١٣ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ١٩٩٩ -٢٠٠٠ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 10، HC 101، الفقرة ٨١

١٤ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ٨٣-٨٤

١٥ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ٨٦

١٦ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ١٩٩٩-٢٠٠٠ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، استنتاج

١٧ لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ١٠

وورد في تقرير FAC في ذلك الحين أن السياسة الخارجية الروسية "الأكثر حزماً" ستستمر في المستقبل على الرغم من أن فلاديمير بوتين كان من المقرر أن يتنحى عن الرئاسة وفقاً للدستور الروسي.

بالنظر إلى التغييرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي لروسيا (جزئياً بسبب الآثار التراكمية من الحرب الباردة مع الغرب)، فإن نتائج إعادة النظر الأخيرة لروسيا في دورها الدولي من المرجح أن تستمر إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في مارس ٢٠٠٨.[١٨]

وانتقد تقرير عام ٢٠٠٧ فهم وزارة الخارجية البريطانية لوجهة النظر الروسية:

"يبدو أن نهج وزارة الخارجية البريطانية تجاه روسيا عام جداً، و مصحوب بصفقات تتناول كل قضية على حدة ونحن غير مطمئنين بأن وزارة الخارجية البريطانية تفكر بشكلٍ كافي و بطريقة متماسكة بالآثار المحتملة من التحول في السياسة الخارجية لروسيا"[١٩].

تم تعزيز النظرة الروسية إلى التطويق من قبل الغرب من خلال نتائج قمة حلف الناتو بوخارست في نيسان (أبريل) ٢٠٠٨. تم في هذا الاجتماع دعوة ألبانيا وكرواتيا للانضمام إلى الحلف. لكن لم تتم دعوة مقدونيا للانضمام بسبب نزاعها المستمر مع اليونان بسبب اسمها. وقد شجعهم التأييد القوي من الولايات المتحدة الأمريكية وأوكرانيا وجورجيا على الانضمام إلى خطة عمل عضوية الناتو، التي اعتبرت خطوة نحو العضوية الكاملة في المستقبل. لكن نتيجة لمعارضة قوية من عدة دول أوروبية، وخاصة فرنسا وألمانيا، أعلن بيان الحلف أن الناتو يرحب بتطلعات أوكرانيا وجورجيا الأوروبية –الأطلسية للانضمام إلى عضوية حلف الناتو[٢٠]. ومع ذلك، فقد تقرر مراجعة هذا الطلب في ديسمبر ٢٠٠٨ .وقد اعتبر الكثيرون هذا القرار بمثابة انتصار كبيرللرئيس بوتين، الذي ذكر في خطابه في قمة بوخارست أن "ظهور كتلة عسكرية قوية على حدودنا سيعتبر تهديداً مباشراً للأمن الروسي، وستعتمد كفاءة تعاوننا على ما إذا كان أعضاء حلف الناتو يأخذون مصالح روسيا في عين الاعتبار[٢١]. وبعد أربعة أشهر من قمة بوخارست، أدت العلاقات المتدهورة إلى حرب في أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا وجورجيا وجمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المدعومتين من روسيا. ومنذ ذلك الحين واصلت القوات الروسية احتلال هذه الأجزاء من الأراضي الجورجية، ووقعت روسيا الآن معاهدات لدمج اقتصاداتها وقواتها المسلحة في الاتحاد الروسي. في مؤتمرات قمة حلف شمال الأطلسي، منذ عام ٢٠٠٨ ،بما في ذلك في ويلز عام ٢٠١٤، وعلى الرغم من أن الناتو قد أعاد التأكيد باستمرار على استعداده من حيث المبدأ للاعتراف بجورجيا، إلا أنه استمر في التأكيد على أن الخطوة التالية نحو القيام بذلك هي خطة عمل تتضمن إصلاحات ومعايير أخرى قد يطالب بها أي اجتماع أم بيان لحلف النَّاتو.

يجب أن تجتمع الدول الأعضاء لتقرر موضوع انضمام أي عضو جديد. حتى الآن، لم تعرض جورجيا ولا أوكرانيا رسميّاً مثل خطة عمل البحر المتوسط، إما لأن ذلك سيؤدي إلى تركيز واضح على الإطار الزمني للقبول، أو لأن الأعضاء الحاليين للناتو منقسمون حول ما إذا كانت الفوائد العسكرية والاستراتيجية لقبولهم تفوق الضرر لعلاقات الناتو –روسيا التي ستكون حتميّة. استغلت القوى الغربية من وجهة نظر روسيا، فترة الضعف الروسي النسبي في عهد بوريس يلتسين في العقد الذي تلا انهيار الاتحاد السوفييتي لتوسيع الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو. تُعد العضوية في التحالفات السياسية أو الاقتصادية من وجهة نظر دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، مسألة تتعلق بالقرارات السيادية من قبل الدول المتقدمة، هذا إذا كانت تفي بمعايير العضوية، ولا يمكن لروسيا استخدام حق النقض في مثل هذه الأمور. علاوة على ذلك، يعتقد كلٌ من الناتو والاتحاد الأوروبي أنهما مدا يد الصداقة إلى روسيا في المساعدة في عملية الإصلاح الاقتصادي والسياسي والديمقراطي. تم صد هذه اليد بعد وصول الرئيس بوتين إلى السلطة. لقد تم توثيق الأفكار السياسة الخارجية الروسية والغربية بشكل جيد، بما في ذلك تقارير لجاننا السابقة. وعلى الرغم من هذه التحذيرات، لا نعتقد أن صنَّاع القرار السياسي قد نظروا بشكلٍ كاف إلى الآثار الكاملة للاختلافات بين التفاهمات الغربية والروسية لهذه الفترة من التاريخ، أو أنهم استخلصوا الاستنتاجات الصحيحة، وإن كانت تلك الإستنتلجات غير مريحة.ومع ذلك ونظراً للتوجهات الواضحة التي تبديها القيادة الروسية لترسيخ عقلية الحصار« siege mentality »، والتي غالباً ما تكون لأسباب داخلية. فليس من المؤكد إلى أي مدى كان من الممكن أن تكون المشاركة البنّاءة ممكنة. هناك أيضا حاجة لفهم لماذا تشعر الدول على هامش الاتحاد الروسي بالتهديد، بما في ذلك المملكة المتحدة، ويجب على صناع القرار أن يتحملوا حصة من المسؤولية عن الوضع الحالي للعلاقات.

---

[١٨] لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ٢٤

[١٩] لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ٢٩

[٢٠] لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ٣٤

[٢١] لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثالث للدورة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ،العلاقات مع الاتحاد الروسي، 11، HC 101 ، الفقرة ٣٨

الرأسمالية الروسية الجديدة

دراسة سابقة من شهر آب (أغسطس) ٢٠١٨.

d عتبر انهيار ما كان يعرف بالمعسكر الاشتراكي ومن ثم تفكك الاتحاد السوفييتي من أهم الأحداث التي حصلت في القرن العشرين. و هو بالنتائج ى عادل الحرب العالمية الثانى ة. كان من أهم عوامل هذا الانه ى ار عجز المعسكر الشرقي عن مجاراة التقدم الرأسمالي، وفشل رأسمال ى ة الدولة الحاكمة في الشرق تحت تناقضاتها الداخل ى ة المتمثلة في مجتمع ى حتاج للتقدم، وب ى ن شكل ى عتبر سداً حاجزاً أمام ضرورة التقدم. فرض سباق التسلح في مرحلة ر ى غان على الاتحاد السوفييتي الدخول في مفاوضات أذعن ف ى ها السوفييت ومن خلفهم لشروط أفصحت عن الواقع الحق ى قي لهذا المعسكر وكانت بمثابة إعلان لانه ى ار درامات ى كي. نريد في هذه الدراسة الموجزة أن نؤكد على أمر ى ن، أولهما أنه رغم محافظة روسيا على مقعدها الدائم في مجلس الأمن كخل ى فة للاتحاد السوفييتي ورغم الدور العالمي الطاغي خاصة في منطقة الشرق الأوسط نقول رغم ذلك فإن دور روسيا في واقع الحال لا ى عبر عن إمكاناتها الحقيقة ولا أنها دولة ذات س ى ادة. والشق الآخر الذي نريد إثباته أنه ى جري من السبعينات إعادة انتاج للهيمنة الدولية وفق حاجات النظام الرأسمالي المستجدة.

حاول الروس في يناير ١٩٩٢ القيام بعملية الانتقال نحو رأسمالية وطنية تملكه وتتحكم به طبقة من المنظمين الروس، يتم مساندته كما في الدول الرأسمالية الكبرى من قبل سياسات الدولة الاجتماعية والاقتصادية ولكن الغرب كان يخطط للصيغة المثلى لإخضاع الدب القطبي. أي كيف يستولي على الموهبة العلم التكنولوجيا، كيف يشتري الرأسمال البشري وكيف يستحوذ على حقوق الملكية الفكرية.

كان الغرب يرى أن الرأسمالية هي العدو وليس الاشتراكية.

وإذا كان العلاج الاقتصادي يعزز مصالح التجار الروس. و"مافيات" الأعمال فإنه عملياً يؤدي إلى قتل المريض، ويدمر الاقتصاد الوطني، ويدفع منشآت الدولة إلى الإفلاس، من خلال التلاعب المقصود بقوى السوق. حددت الإصلاحات قطاعات النشاط الاقتصادي التي سيسمح لها بالبقاء. لقد أوضحت الأرقام الرسمية حدوث انخفاض بلغ ٢٧٪ في الإنتاج الصناعي خلال العام الأول من الإصلاحات. وقُدر حجم الانهيار الفعلي للاقتصاد الروسي في العام ١٩٩٢ بنحو ٥٠٪.

تعتبر الإصلاحات التي قام بها البنك الدولي في عهد يلتسين، أداة لإضفاء طابع العالم الثالث. إنها نسخة كربونية لبرنامج التكييف الهيكلي الذي يفرض على بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء.

مع أن البرنامج كان معداً لتثبيت الأسعار، لكن الأسعار الاستهلاكية زادت في العام (1992) بأكثر من مائة مرة كنتيجة مباشرة لبرنامج مكافحة التضخم، حيث وجهت العملية التضخمية إلى حد كبير من خلال دولرة الأسعار المحلية وانهيار العملة وارتفع سعر الخبز (بأكثر من مائة مرة) من (١٣-١٨) كوبيك في ديسمبر ١٩٩١ قبل الإصلاحات إلى أكثر من ٢٠ روبل في أكتوبر ١٩٩٢، في المقابل زادة الأجور ما يقرب من عشر مرات - أي إن الدخول الحقيقية انخفضت بأكثر من ٨٠٪.

إن انهيار مستوى المعيشة الموجه نتيجة سياسة الاقتصاد الكلي لم يسبق له مثيل في التاريخ الروسي "كان لدينا طعام أكثر أثناء الحرب العالمية الثانية" . وبمقتضى المبادئ التوجيهية لصندوق النقد الدولي - البنك الدولي كان على البرامج الاجتماعية أن تصبح ممولة ذاتياً: وصدرت تعليمات للمدارس والمستشفيات ودور الحضانة (بالإضافة للبرامج المدعومة من الدولة في مجالات الرياضة والثقافة والفنون) أن تولد مصادر إيرادات من خلال اقتضاء رسوم استخدام. وأصبحت أعباء إجراء عملية جراحية في المستشفى تعادل ما بين دخل شهرين وستة أشهر، مما يعني أنه لا يجريها سوى الأغنياء الجدد، ولم تدفع المستشفيات وحدها إلى الإفلاس بل كذلك المسارح والمتاحف، وتحلل وتغلق مسرح تاجانكا الشهير في العام ١٩٩٢ ولم يعد لدى الكثير من المسارح الصغيرة أموالاً لتدفع أجور ممثليها. وأدت الإصلاحات إلى انهيار دولة الرعاية وقضي على الكثير من إنجازات النظام السوفييتي في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والفنون (والتي يعترف بها المثقفون الغربيون).

ومع ذلك بقيت الاستمرارية مع النظام القديم، فتحت قناع الديمقراطية الليبرالية استمرت الدولة الشمولية دون أن تمس: مزيج دقيق من الستالينية والسوق الحرة وبين ليلة وضحاها أصبح يلتسين وأصدقاؤه أنصاراً متحمسون للنيو-ليبرالية، وحلت عقيدة شمولية محل أخرى وشوه الواقع الاجتماعي، وزيفت الإحصاءات.

فقد زعم صندوق النقد الدولي أواخر ١٩٩٢ أن مستوى المعيشة قد ارتفع، منذ بداية برنامج الإصلاح وادعت وزارة الاقتصاد الروسية أن الأجور تزيد بسرعة أكبر من الأسعار، لكن الناس ليسوا أغنياء فقد قالوا نحن لا نصدقهم فقد ارتفعت الأسعار مائة مرة.

كان مبدأ تراكم الثروة في الاتحاد السوفييتي قائماً على "الأموال السريعة" السرقة من الدولة والشراء بسعر والبيع بسعر آخر. كانت بداية ولادة رجال الأعمال الروس من أيام بريجينيف حيث نمت وتطورت

رأسمالية الأبارتشيك! "أكل آدم التفاحة، وسقطت الخطيئة الأصلية على رأس الاشتراكية".

حظي برنامج صندوق النقد الدولي بمساندة سياسية غير مشروطة من قبل "الديمقراطيين" أي أنه تم دعم المصالح الضيقة لطبقة التجار الجديدة حيث دافعت حكومة يلتسين عن مصالح هذه الطبقة المدولرة حيث أدت إصلاحات صندوق النقد الدولي إلى سرعة إثراء فئة صغيرة من السكان وأدت الدولرة إلى فقدان الروبل لكونه مخزناً مأموناً للقيم. كل هذا أدى إلى تفكيك اقتصاد أمة مهزومة، ولم تكن غاية الإصلاحات كما يدعي الغرب بناء رأسمالية وطنية وإنما يريد تحييد عدو سابق. وهذا ما كان فقدتم الاستيلاء على كل شيء من قبل مافيات مدعومة من الغرب حيث تم الاستيلاء على الممتلكات العامة من خلال المزادات. وأدى ذلك إلى انتقال جزء هام من ممتلكات الدولة إلى الجريمة المنظمة وحسب التقديرات كانت هذه المافيات تشكل لوبي يتخلل جهاز الدولة حيث كانت نصف بنوك روسيا التجارية بحلول عام ١٩٩٣ تحت سيطرة المافيات، ونصف العقارات العامة وسط موسكو في أيدي الجريمة المنظمة.

كان انهيار الروبل هو الأداة في نهب موارد روسيا الطبيعية: فالنفط والمعادن غير الحديدية والمواد الأولية الإستراتيجية يمكن أن يشتريها التجار الروس بالروبل من مصنع الدولة ويعاد بيعها لتجار من الجماعة الأوربية بعشرة أمثال سعرها كما أن أعضاء بارزين في المؤسسة السياسية كان يقومون بنقل مبالغ كبيرة عبر التجار.

تمت عملية الإصلاح في روسيا في ظل أزمة عالمية وسوق عالمي منكمش، حيث كان يجري إغلاق المصانع في أوربا وأمريكا الشمالية.

لم تجد الرأسمالية الروسية مكاناً لها في هذا الوضع العالمي وأدت الإصلاحات إلى دعم التصدي الحر غير المقيد للسلع الأولية، بما فيها النفط والسلع الإستراتيجية والمواد الغذائية الأساسية، في حين يتم الاستيراد بحرية للسلع الاستهلاكية بما فيها السيارات الفاخرة والسلع المعمرة، في ظل غياب أية حماية للصناعة المحلية، أو أية تدابير لإصلاح القطاع الصناعي، أو تحويل المواد الأولية حيث جُمّد الائتمان لشراء المعدات ومن ثم تحرير أسعار النفط والطاقة، وأسعار الشحن. كل ذلك أدى بالصناعة الروسية على الإفلاس.

لقد وضعت خطط محكمة من قبل الغرب لإضعاف الاقتصاد الروسي رفيع التقنية، حيث وضعت شركة لوكهيد للصواريخ والفضاء، وشركة بوينغ، وشركة روكويل أنترناشيونال وغيرها من الشركات أبصارها على صناعات الفضاء والطيران وتمكنت شركات التقنية الرفيعة المستوى، الأمريكية والأوربية (ومقاولو وزارة الدفاع) من شراء خدمات كبار العلماء الروس في مجالات الألياف البصرية. وتصميم الحاسبات الآلية، وتكنولوجيا التوابع الاصطناعية والفيزياء النووية وغيرها بأجور أقل من (١٠٠) دولار شهرياً كما أن المجمع الصناعي العسكري الذي يقع تحت ولاية وزارة الدفاع والتي نفذت برنامج التمويل تحت إشرافها والتي تفاوضت مع الغرب بشأنها قد أدت إلى تفكيك هذا المجمع مع ذراعه المدنية. ومنعت روسيا من أن تصبح منافساً في السوق العالمية.

وتعني خطط التمويل مادياً تفكيك قدرات روسيا الإنتاجية في المجالات العسكرية والطيران والتقنية الرفيعة مع تسهيل استيلاء رأس المال الغربي وسيطرته على قاعدة المعرفة الروسية (حقوق الملكية الفكرية) ورأس المال البشري بما فيه العلماء والمهندسون، ومعاهد الأبحاث، وبمقتضى صيغة تحويل معينة حول العتاد العسكري والأصول الصناعية إلى خردة بيعت في السوق العالمية، ثم أودعت حصيلة هذه المبيعات في صندوق تابع لوزارة الدفاع يمكن أن يستخدم في استيراد السلع الرأسمالية، أو في سداد خدمة الدين، أو الاستثمار في برامج الخصخصة.

تبع ذلك الانهيار في الصناعة انهيار بالبنوك الدولية حيث لم يصمد سوى أقوى البنوك والمرتبط بالبنوك الدولية وبتشجيع هذا الوضع تغلغلت البنوك التجارية الأجنبية والبنوك المشتركة في النظام المصرفي الروسي واستولت على كل شيء.

تلي تلك العملية وعن طريق صندوق النقد الدولي إلغاء منطقة الروبل وتقويض التجارة بين الجمهوريات السابقة حيث صكت عملاتها الخاصة وأقامت بنوكها المركزية بمساعدة فنية من صندوق النقد الدولي وعززت هذه العملية من البلقنة الاقتصادية وتفتحت القوى الاقتصادية الإقليمية التي تخدم المصالح الضيقة للطواغيث والبيروقراطيين المحليين وفي حين حررت التجارة مع العالم الخارجي أقيمت الحواجز داخل كومنولت الدول المستقلة.

انهار كل شيء ووقعت روسيا فريسة للغرب أغلب إنتاجها يذهب لخدمة الدين الذي دُمرت به وتحولت إلى دولة من العالم الثالث تعيش على ريع النفط والخشب وسواه وأعيد إنتاج النظام السياسي ليصبح نظاماً وظيفياً توكل إليه المهمات المطلوبة كما نرى.

لقد تمت عملية إعادة التكييف والهيكلة لمعظم دول العالم بما فيها العالم المتقدم. ولكن ما جرى في الدول الضعيفة إنها كانت عاجزة عن استيعاب هذه المتغيرات وأدى هذا ببعض الدول إلى الانهيار والحروب الأهلية كما جرى في الصومال، ورواندا ودول أميركية اللاتينية أما الدول المتقدمة استطاعت استيعاب الصدمة. كل ذلك تم لصالح نظام عالمي يقود العالم ويعمل على دوام مصالحه واستمرار هيمنته على الكون ومقدراته.

مفهوم حق تقرير المصير

حق تقرير المصير: هو أحد المبادئ الرئيسية المنصوص عليها في القانون الدولي باعتباره حق أساسي لكل الشعوب على أساس المساواة بين الناس، ولذلك هو أيضا يرتبط ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان إلى جانب الديمقراطية والحريات في تحديد مصير شعب ما. وأهمية هذا المفهوم هي في كونه الإطار العام الذي تتمحور حوله كل الحقوق الأخرى، فلا يمكن للحرية كحق والحقوق الأخرى أن تتواجد مالم يكن الشعب ذاته حدد مصيره. وقد أكد ميثاق الأمم المتحدة على حق تقرير المصير في المادة ٥٥ رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات سليمة ودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب بان يكون لكل منها تقرير مصيرها". اقترن تقرير المصير، منذ القرن السابع عشر بتعبير حرية الإرادة، حيث عرفه معظم المفكرين على انه" حق الشعب في أن يختار شكل الحكم الذي يرغب العيش في ظله أو السيادة التي يريد الانتماء إليها". وإذا كانت بدايات هذا الحق استهلت في عام ١٥٢٦ فانه لم يجد تطبيقه الفعلي إلا في بيان الاستقلال الأمريكي المعلن في 4 تموز ١٧٧٦ ،وبعدها في وثيقة حقوق الإنسان والمواطن عام ١٧٨٩ في فرنسا. وعندما حصلت المستعمرات الاسبانية والبرتغالية في أمريكا الجنوبية على استقلالها في الفترة الممتدة من عام ١٨١٠-١٨٢٥ جاء(مبدأ مونرو) لمنع الدول الأوروبية من التدخل في شؤون دول أمريكا الجنوبية، عام ١٨٣٢، ليتضمن حق تلك الدول في تقرير المصير، كما تعهد بتقديم الدعم الأدبي والعسكري لحكوماتها التي قامت استنادا إلى هذا المبدأ. وبذلك نال مبدأ تقرير المصير في أوروبا زخما ضد طغيان الملوك والطبقات الحاكمة، فالثورة الفرنسية أطلقت هذا المبدأ في أوروبا من اجل الأفراد والشعوب والأمم التي من حقها أن تتمتع بالحرية، وان تقاوم الاضطهاد، وان تحدد أوضاعها الداخلية والدولية، فوجدت فكرة الاقتراع العام أو ما أصبح يعرف بديمقراطية الحكم . وبسبب اختلاف وجهات النظر في تفسير هذا الحق من قبل القوى الاستعمارية والمناهضة للاستعمار لاسيما في شأن منح الشعوب غير المستقلة استقلالها، فقد عمل ممثلو الدول الاستعمارية على التقليل من شأن هذا الحق وإضعاف أهميته إلى حد إنكار وجوده ضمن مبادئ القانون الدولي، مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب من لجنة حقوق الإنسان في قرارها رقم ٤٢١ الصادر عام ١٩٥٠ وضع توصياتها حول الطرق والوسائل التي تضمن حق تقرير المصير للشعوب، كما نصت في قرارها رقم ٥٤٥ الصادر عام ١٩٥٢ على ضرورة تضمين الاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مادة خاصة تكفل حق الشعوب في تقرير مصيرها. كما وأصدرت عام ١٩٥٢ القرار رقم ٦٣٧ الذي جعلت بمقتضاه حق الشعوب في تقرير مصيرها شرطا ضروريا للتمتع بالحقوق الأساسية جميعها ،وانه يتوجب على كل عضو في الأمم المتحدة الحفاظ على حق تقرير المصير للأمم الأخرى واحترامه. استكمال هذا التغيير تجسد في استخدام كلمة حق droit بدل مبدأ principle بدءاً من قرار الأمم المتحدة رقم ١١٨١ عام ١٩٥٧ كما وأصدرت عام ١٩٦٠ قرارها رقم ١٥١٤ الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الأمر الذي شكل محورا استندت عليها جميع القرارات اللاحقة الخاصة بتقريرالمصير الصادرة عن الأمم المتحدة. وبعد سنوات من ممارسات المجتمع الدولي اتخذت الأمم المتحدة قرارها التاريخي بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٩ دول مفاده: "حق جميع الشعوب من دون تمييز في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي على أن تتخذ خطوات مرتبة لمنح الشعوب غير المستقلة استقلالها التام، ولا يتخذ أي سبب مهما كان ذريعة لتأخير ذلك، لان إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي إنما هو إنكار لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق السلم والتعاون الدوليين".

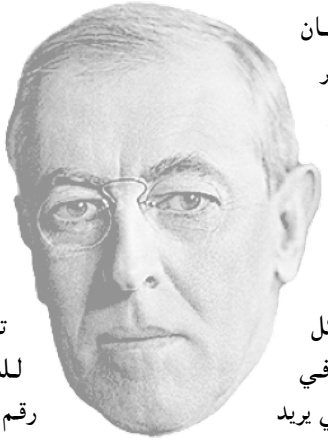

وقد جمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة جميع المبادئ التي اتخذتها بصدد تقرير المصير في قرار واحد حمل الرقم ٢٦٢٥ عام ١٩٧٠. وقد كان عام ١٩٦٢ شاهداً على صدور قرار مهم عن الجمعية العامة حمل الرقم ٢٩٥٥ حول حق الشعوب في تقرير المصير والحرية والاستقلال وشرعية نضالها بكل الوسائل المتاحة والمنسجمة مع ميثاق الأمم المتحدة، كما طلبت من جميع الدول الأعضاء في قرارها رقم ٣٠٧٠ الصادر عام ١٩٧٣ الاعتراف بحق

الشعوب في تقرير مصيرها واستقلالها وتقديم الدعم المادي والمعنوي وجميع أنواع المساعدات للشعوب التي تناضل من اجل هذا الهدف.

ومنذ تلك اللحظة اعتمدت الجمعية هذه المبادئ في جميع قراراتها تحت عنوان " الإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها ومنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والاحترام العالمي لحقوق الإنسان" ويتجسد حق تقرير المصير في مظهرين اثنين داخلي وخارجي: الخارجي يقوم بتحديد الوضع الدولي للدولة أو الشعب من حيث اكتساب الاستقلال أو المحافظة عليه واندماجه مع الوحدات السياسية الأخرى، مانحا الوحدة السياسية الطريق الذي تريد أن تسلكه في علاقاتها الخارجية دون أي تدخل خارجي من خلال قيام أو وقف علاقاتها الدبلوماسية، وان تنضم أو تنسحب من المنظمات والهيئات الدولية. أما الداخلي فيتمثل في حق أغلبية الشعب داخل الوحدة السياسية المقبولة وفقا لمبادئ القانون الدولي في ممارسة السلطة لإقامة شكل الحكم والمؤسسات الوطنية بصورة تتلاءم ومصالح هذه الأغلبية، ولا يتضمن حق تقرير المصير الداخلي حق الانفصال وتغيير الجغرافية القائمة للدولة ، إذ ليس للأقليات حق تقرير مصير يمكنها من أن تحتج به للمطالبة بانفصالها عن إقليم الدولة، لكن القانون الدولي رتب حقوقها بان تصون الأغلبية حقوقها عن طريق احترام حقوق الإنسان.

و يُمارس حق تقرير المصير عن طريق الديمقراطية والوسائل الودية التي أهمها الاقتراع، لكن إذا أنكرت القوى المهيمنة على السلطة داخل الوحدة السياسية التي يعيش الشعب فيها أو القوى الاستعمارية تطبيق هذا السبيل الودي وأنكرت على الشعوب حقها في تقرير مصيرها، فان لهذه الشعوب أن تمارسه بالكفاح المسلح وهو ما يسمى تقرير المصير الثوري، والكفاح الوطني المسلح ضد الاستعمار أقرته الأمم المتحدة بقراراتها وإعلاناتها والمواثيق التي أقرتها وممارستها، وبذلك لا يعتبر الكفاح من اجل تقرير المصير إرهابا. إذن فان ممارسة حق تقرير المصير لأي شعب لا يمكن ممارستها اعتباطيا، فحق تقرير المصير ثابت نصا ومضمونا وينطويأولا : على تحرير الشعب وأرضه دون قيد أو شرط أو تزييف، ثانيا: على إزالة مختلف القيود والضغوط التي تؤثر سلبا في تعبير الشعب عن إرادته، ويمكن عندها عن طريق إجراء استفتاء حر ونزيه أن يوصل إلى نتيجة ،عندها فقط يمكن القول أنها تعبر عن إرادة الشعب بشان تقرير مصيره. وقد كان الهدف من المواد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة هي معالجة حق تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتلك المشمولة بنظام الوصاية، أي أن هذا الحق يشمل هاتين الحالتين ولا يمس بشكل من الأشكال وحدة الدول وسيادتها ودليل ذلك مشروع إعلان بشان حقوق الدول وواجباتها الصادر عن الأمم المتحدة حيث نص على – عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى. – الامتناع عن إثارة الاضطرابات الداخلية في إقليم دولة أخرى. جاء هذا النص على الرغم من أن مسألة حق تقرير المصير ووحدة الدولة ظلت بدون حلول أو اتفاقيات دولية واضحة بسبب محاولة الدول الكبرى استغلال حق تقرير المصير للتدخل في شؤون الدول التي لا تلتزم معها باتفاقيات أو لا تتوافق سياساتها معها.

وبناء على ما سبق فقد أصبح واضحا في الممارسة الطويلة للمجتمع الدولي دولا ومنظمات دولية أن طبيعة حق تقرير المصير قد تطورت فأصبحت تعني احد أهم الحقوق التي تقررها مبادئ القانون الدولي المعاصر، فهو يرتب للشعوب حقوقا ويرتب على الدول التزامات ذات طبيعة دولية، وهو حق دولي جماعي وعام في آن واحد فهو حق للشعوب دون الأفراد وهو حق دولي عام لأنه مقرر لكل الشعوب وليس لفئة دون الأخرى ،وهو يشمل كل الشعوب المستقلة وغير المستقلة وفقا للمعنى السياسي القانوني لتعبير الشعب، كما تحدد في ميثاق الأمم المتحدة وليس وفقا للمعنى المرتبط بمبدأ القوميات.

هل حقّاً ماتت الأحزاب والأيديولوجيا؟

نادر عازر

يُعبّر العديد من الناشطين في المجال السياسي من المستقلّين، سواء في سوريا أو الدول العربية الأخرى، التي لا حياة سياسية فيها ولا انتخابات حرة ونزيهة، عن مواقف مُتحفّظة ومُتململة من الأحزاب باعتبارها أصبحَت موضة قديمة، ويترفّعون عن الأيديولوجيات وكأنها اختفَت فجأة من الدنيا وباتت من غياهب التاريخ، ويرون أنّ مجرد الحديث عنها أمر مخزي وبعيداً عن الحداثة.

كما يُبدي العديد من المستقلين، وممن يسمّون أنفسهم ب "الشيوعيين السابقين"، امتعاضهم عند كل خلاف بين الأحزاب ضمن أي تحالف يتواجدون فيه، ويرون أن الحزبيين أنانيّون ويمثّلون مصالح ضيقة وقصيرو نظر، فيما هم كمستقلين يعبّرون عن مصالح أكثر وطنية ويمتازون بنظرة استراتيجية واسعة، وأفكارهم حاضنة للجميع ويبذلون أنفسهم في سبيل الآخرين، رغم أن معظمهم يتخلّون عن تحالفاتهم عندما لا يحصلون على المناصب التي يريدونها!

لكن هل حقاً للأحزاب السياسية مصالح ضيقة فقط؟ وهل الخلافات والتناحرات السياسية تعبّر عن التخلّف؟ وهل فعلاً ماتت الأيديولوجيا وأصبح التمسّك بها من علامات الجهل؟ وكيف تدار الدول المتقدمة والديمقراطية؟

بحسب معجم أوكسفورد فإنّ الإيديولوجيا هي: "نظام من الأفكار والمثل العليا، خاصة تلك التي تشكّل أساس السياسات النظرية الاقتصادية أو السياسية". وفي تعريف ثانٍ هي: "مجموعة المعتقدات المميزة لمجموعة اجتماعية أو فرد".

أما لدى الموسوعة البريطانية "بريتانيكا" فإنّ الإيديولوجيا معرّفة بثلاثة أشكال:

١- طريقة أو محتوى تفكير مميز لفرد أو جماعة أو ثقافة.

٢- تأكيدات ونظريات وأهداف متكاملة تشكّل برنامجاً اجتماعياً سياسياً.

٣- مجموعة منهجية من المفاهيم خاصة حول الثقافة أو حياة الإنسان.

وتعرّف الأيديولوجيا أيضاً بأنها مجموعة من المعتقدات أو الفلسفات المنسوبة إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص.

وبحسب المفهوم الماركسي للأيديولوجيا فإنها كلمة تصف مجموعة من الأفكار والمعتقدات السائدة في المجتمع، وتعمل كبنية فوقية للحضارة، وتشمل الأعراف والثقافة، وتستخدم لتبرير سلطة وامتيازات الطبقة الحاكمة.

ويذكر كارل ماركس وفريدريك إنجلز في مؤلف الأيديولوجيا الألمانية: إنّ الأيديولوجيا تمثل إنتاج الأفكار والمفاهيم والوعي، وكل ما يقوله ويتخيله ويتصوره الإنسان، وتشمل أشياء مثل السياسة والقوانين والأخلاق والدين والميتافيزيقيا.

ويركز ماركس وإنجلز على أن الأفكار الحاكمة لعصر معين هي تلك الخاصة بالطبقة الحاكمة، وهي ليست أكثر من تعبير مثالي عن العلاقات المادية السائدة التي يتم استيعابها كأفكار.

من ناحية أخرى، تُعتبر الأيديولوجيا والتناحرات السياسية وصراع المصالح والتحالفات من البديهيات بالنسبة للدول التي لديها ديمقراطية وحياة سياسية وانتخابات، وهي متجذّرة في تلك المجتمعات لأنها تمثّل نظرة وموقف المواطنين، كأفراد وتجمّعات، من عالمهم المحيط.

كما تُعتبر الأحزاب السياسية ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية، وتعبيراً مكثّفاً عن مصالح المواطنين في المجتمع وفق اصطفافهم السياسي والطبقي والفكري وأحياناً القومي والطائفي.

ولكل حزب أيديولوجيا معينة يعتنقها أو يدمج بين عدة أيديولوجيات. ومن المعروف أن ما يرسّخ الديمقراطية ويمنع تسلّط أكثرية ما على الآخرين هو الدستور، وحياد الدولة ومؤسساتها تجاه المواطنين، وتداول السلطة، واحترام حقوق الإنسان.

وبنظرة سريعة على أكبر الأحزاب في بعض الدول الديمقراطية نجد توجهاً أيديولوجياً واضحاً (أو توجّهات) في فكرها وخطّها وبرنامجها السياسي.

في الولايات المتحدة الأمريكية، يحتضن الحزب الديمقراطي مجموعة فصائل أيديولوجية أكبرها تعتمد الليبرالية الجديدة، وتشمل أيضاً مُحافظين ووسطيين ومن يسار الوسط واشتراكيين ديمقراطيين ويساريين شعبويين.

أما الحزب الجمهوري يحتضن مجموعة فصائل أيديولوجية أخرى أكبرها تعتمد الفكر المحافظ، وتشمل أيضاً وسطيين، ومحافظين جدد، وتحرّريين، ويمين مسيحي، ويمين شعبوي.

وفي بريطانيا يتبنى حزب العمال الأيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية (أو الاجتماعية) والديمقراطية الاشتراكية، ويعتبر من يسار الوسط. أما حزب المحافظين يتبنى أيديولوجيا

محافظة، وليبرالية اقتصادية ويعتبر من يمين الوسط.

وفي ألمانيا يتبنى الحزب الديمقراطي الاشتراكي (أو الاجتماعي) الأيديولوجيا الديمقراطية الاشتراكية. أما حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي يتبنى ما يعرف بالديمقراطية المسيحية والليبرالية المحافظة، فيما يتبنى حزب اليسار "دي لينكه" الديمقراطية الاشتراكية واليسارية الشعبوية.

وفي فرنسا يتبنى حزب الجمهورية إلى الأمام الأيديولوجيا الليبرالية، أما حزب الجمهوريون يتبنى الليبرالية المحافظة والمسيحية الديمقراطية وما يسمونه بالديغولية، ويعتبر من يمين الوسط، فيما يتبنى الحزب الاشتراكي الأيديولوجيا الاشتراكية الديمقراطية.

وفي الهند يتبنى حزب بهارتيا جاناتا الأيديولوجيا القومية الهندوسية والمحافظة والليبرالية الجديدة والشعبوية اليمينية، فيما يتبنى حزب المؤتمر الوطني الهندي الليبرالية الاجتماعية وما يعرف بالخيمة الكبيرة الجامعة.

وفي اليابان يتبنى الحزب الديمقراطي الليبرالي الأيديولوجيا المحافظة والليبرالية الجديدة والقومية اليابانية، أما الحزب الدستوري الديمقراطي يتبنى الليبرالية والليبرالية الاجتماعية، فيما يتبنى حزب كوميتو المحافظة الاجتماعية وما يعرف بالبوذية الديمقراطية، أما حزب استعادة اليابان يتبنى الأيديولوجيا المحافظة والليبرالية الجديدة واليمين الشعبوي.

وفي دولة الاحتلال الإسرائيلي يتبنى حزب الليكود الأيديولوجيا المحافظة، والليبرالية الوطنية والاقتصادية، والصهيونية، واليمينية الشعبوية، أما حزب يش آتيد (هناك مستقبل) يتبنى الليبرالية والعلمانية وما يسمى بالليبرالية الصهيونية وفكرة حل الدولتين. فيما يتبنى حزب شاس الصهيونية والشعبوية والمحافظة الاجتماعية والدينية. أما حزب أزرق أبيض يتبنى الصهيونية والليبرالية الاجتماعية.

والأمر مشابه في دول عديدة أخرى بدءاً بالسويد والنرويج والدنمارك وإسبانيا، ومروراً بكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، وانتهاء بالبرازيل والأرجنتين.

المثير للاستغراب، من بعض المستقلين، أو "الشيوعيين السابقين"، أنهم يرون الأيديولوجيا والأحزاب وكأنها شر مطلق وبؤرة مشاكلنا، وكأن الأحزاب التسلّطية التي كانوا بها، والدول الاستبدادية التي يعيشون (أو عاشوا بها) بها، هي التجسيد الوحيد والأوضح لمعنى الأيديولوجيا والأحزاب.

وبالتالي تكوّنت في ذهنيّتهم ردّة فعل، ترغب بالتعاكس مع ماضيهم المتأثّر بسنوات الاستبداد سواء داخل الحزب أو خارجه على مستوى البلد، وجعلتهم يبشّرون بأن ترك الأحزاب والأيديولوجيا (مثلما فعلوا هم) سيدخلنا في عالم الحضارة والتنوير، ويبتكرون عالماً طوباوياً غير موجود، ويدعون إلى اللحاق بركب الحداثة، التي تعني لهم التقاط الأفكار من هنا وهناك، وكأنها "بوفيه مفتوح" يمكن انتقاء ما هو مناسب منها بحسب الرغبة.

ما يثير الغرابة أكثر، أن العديد من الناشطين المستقلين و "الشيوعيين السابقين" يعيشون فعلاً في دول ديمقراطية، ويفترض أن تكون مفاهيم الأيديولوجيا والأحزاب بديهية لديهم. لكن ربما فاتتهم الحياة السياسية والانتخابات التي تجري من حولهم، أو انتقلوا من فقاعة ستالينية إلى أخرى.

صحيح أن العالم تغيّر، وكذلك المجتمعات والتكنولوجيا والسياسة، وبات للأيديولوجيات فروع عديدة، لكن هذا لا يعني أنها اندثرت وماتت، ولا أن التوجه نحو التحرّر والليبرالية يلغي وجود الأيديولوجيا، لأن ما غاب عن ذهن المستقلين أن الليبرالية نفسها هي أيديولوجيا.

إن كانت مشكلة المستقلين مع الاستبداد والتعصّب والتطرف والطائفية وإقصاء الآخر، فهذا موضوع آخر تماماً، لا يبرّر خلع أفكار الناس ومعتقداتهم والتخلي عن كل شيء، ولا يضع الذنب في رقبة الأحزاب أو الأيديولوجيا، لأن الدساتير وهياكل الدول وأنظمتها هي التي تضع القواعد الناظمة للحياة فيها، من أجل تداول السلطة وعدم التسلّط على أحد واحترام حقوق الإنسان.

وختاماً يمكن التذكير بأنه لا توجد دولة ديمقراطية بلا أحزاب، ولا توجد أحزاب حقيقية بلا أيديولوجيا.

حول محاولات ومشاريع النهوض العربي

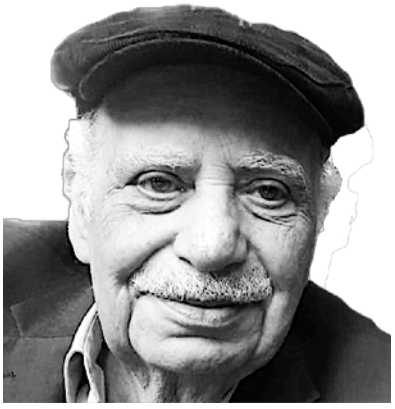

د.جون نسطة

منذ عهد الخليفة المتوكل،الذي منع الاجتهاد في الفقه والفكر الإسلامي،وقضى جسديا وفكريا على جماعات المعتزلة، هذه الجماعات التي حاولت دائما تحريك الماء الراكد في الساحة الفكرية والثقافية العربية انذاك، إلى حين دخول الفاتحين الاتراك العثمانين، تحت راية الدين الإسلامي، واغتصابهم القسري للقب الخلافة- بدأ العرب الدخول فيما يسمى عصر الانحطاط، والذي استمر طويلا، دون اي تطوير يذكر للفكر والثقافة والعلوم والإنتاج والعلاقات الاجتماعية. دامت هذه الغيبوبة في الوعي والفكر، التي يمكن وصفها بمرحلة النوم التاريخي، حتى استفاق العرب، على قرع المدافع الفرنسية-البونابارتية، وهي تطرق بشدة على ابوابهم السميكة. شكل الاحتلال الفرنسي لمصر والتماس المباشر مع الاهالي، ودخول المطبعة العربية، وادخال بعض الانظمة المتقدمة في القضاء، وادخال امور تسجيل الولاداة والوفيات إلخ بالإضافة إلى بدء رهط كبير من العلماء، من الاهتمام بتاريخ مصر واثارها المجيدة.

شكل كل هذا ما يسمى بالصدمة الحضارية، وبدأ الاعتراف الضمني بواقع التخلف، وبالتالى بدأ التفكير بسبل الخروج منه. فعلى الصعيد السياسي، بدأ نفوذ وهيمنة المماليك بالتصدع والانهيار، تمهيدا لظهور محمد علي الكبير، والذي يعتبر المؤسس الحقيقي للدولة المصرية الحديثة، على الساحة السياسية والعسكرية ،وعلى الصعيد الاقليمي والدولي شكل احتلال مصر من قبل البريطانيين عام1882 ،برهانا ساطعا، على ضعف وتخلخل السلطة العثمانية من الداخل وبدء ظهور ما يسمى بالمسألة الشرقية او ما يسمى بالرجل المريض. كانت محاولة محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٩، (في بناء دولة حديثة ومتطورة ومنها ارساله للبعثة العلمية إلى فرنسا من تحت اشراف رجل الدين رفاعة الطهطاوي، تصطدم بمقاومة مجتمعية متخلفة، ترى بالتكنولوجيا والحداثة، نوعاً البدع واعتداء على على التراث، والقيم السلفية الثابتة. هذا على النطاق الداخلي. وعلى النطاق الخارجي والدولي، ظهرت ممانعة ومقاومة واضحة لتلك المحاولة الخطرة على مصالح القوى الاستعمارية، والتي تعني نشوء دولة حديثة تشمل جناحي الأمة العربية، مصر والشام. لست بصدد عرض تاريخي لمجريات الاحداث في المنطقة العربية، ولكنني اردت رصد اللحظة التاريخية التي ايقظت العرب من حالة السبات، ودخلت بهم إلى مرحلة التساؤل عن كيفية الخروج من الأوضاع الكارثية التي وصلوا اليها في أوائل القرن العشرين بدأ بعض المثقفين والمتنورين العرب، بإنشاء وتشكيل جمعيات تحت اسماء مختلفة ومتعددة، تدرس اوضاع العرب في ظل الحكم العثماني، وخصوصا بعد الإطاحة بالسلطان عبد الحميد، وبروز النزعة الطورانية المتعصبة لحزب الاتحاد والترقي، وتبحث عن طرق التعبير عن الشخصية العربية، على النطاق الثقافي والسياسي في ظل الحكم العثماني .

تمخض هذا النشاط والحراك بعقد المؤتمر العربي الأول،في مدينة باريس، بتاريخ ١٨ حزيران من العام ١٩١٣ برئاسة عبد الحميد الزهراوي. وكانت من اهم مطالبه اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية ثانية في كافة أنحاء السلطنة، وكلغة رسمية اولى في الولايات العربية وتدريسها بالمدارس الرسمية، والسماح بإصدار صحف ومجلات باللغة العربية. على النطاق السياسي، طالب المؤتمر، بتمثيل عادل للعرب في اجهزة وقيادات الدولة. في البداية اظهرت اسطنبول تفهما لهذه المطالب، واستدعت عبد الحميد الزهراوي للتباحث معه، بل وتنفيذ بعض المطالب. ولكن هذه لم تستمر طويلا، وخصوصا بعد وصول جمال باشا السفاح إلى دمشق، وبدءه بالتضييق والملاحقة لأحرار بلاد الشام .إلى الوصول لاعتقال كافة المشاركين في مؤتمر باريس، وإعدام أعدادا كبيرة منهم، بعد محاكمات صورية، في ساحات دمشق وبيروت في السادس من أيار عام ١٩١٦. بعد هذه الجريمة البشعة، ومع ظهور علائم الضعف العسكري للسلطنة في معارك الحرب العالمية الأولى، بدأ الصوت القومي العربي، الذي يدعو الى الإنفصال عن الدولة العثمانية، يرتفع أكثر باكثر، حتى بدأت الثورة العربية الكبرى، بقيادة الشريف الهاشمي حسين الاول واولاده علي وفيصل و عبدالله،في حزيران من نفس العام. وكان في قوام هذه الثورة أعداد غفيرة من الضباط العرب المنشقين عن الجيش التركي، ومن إعداد أكبر من القوميين والمثقفين العرب. هذه الثورة شكلت بمحتواها الفكري اجابة أولى واولية على السؤال على العرب، عن كيفية الخروج من مرحلة الانحطاط والتخلف، عن طريق النضال المسلح، للخلاص من سيطرة الدولة العثمانية،وتوحيد الولايات العربية في دولة واحدة تقودهم إلى النهضة والتقدم والعدالة الاجتماعية. رغم خيبة الأمل من وعود بريطانيا، وابرام معاهدة سايس-بيكو، وتقسيم المشرق العربي إلى دويلات، بعضها

غير قابلة للحياة، وبعضها لا يسمح وضعها للتقدم،ظل التيار القومي يتصدر بشعاراته الداعية إلى الوحدة العربية، كمخرج رئيس من دائرة الضعف والتخلف ،متأثرا بالتجربة الأوروبية وتحديدا بتجربة الوحدة الايطالية والوحدة الألمانية، ونجاحهما في التقدم واللحاق بفرنسا وبريطانيا. بقي شعار... (الوحدة هي الحل) مسيطرا على واجهات العمل الوطني، وبدون برنامج سياسي واجتماعي وثقافي ،رغم ظهور حركة الإخوان المسلمين في مصر بزعامة حسن البنا في العام ١٩٢٨، واسراع الحاكم البريطاني بالترخيص لها، لمواجهة التيار اليساري التقدمي، بتأسيس الحزب الاشتراكي المصري بقيادة المفكر والمثقف سلامة موسى في العام ١٩٢٠. ومن ثم ظهور الحزب الشيوعي المصري إلى الوجود. طرحت حركة الإخوان المسلمين شعار (الإسلام هو الحل). لقد عجز التيار القومي من تحقيق الوحدة بعد الاستقلال، بل إنه عجز على الحفاظ على دولة الوحدة الفتية بين مصر وسوريا بسبب غياب البرنامج المدروس لتحقيقها، وغياب الحوامل الإجتماعية المنظمة والمؤطرة التي تعتمد عليها، وغياب الديموقراطية، لا بل بسحق الديموقراطية الفتية في سوريا، وسيادة أجهزة المخابرات. وعجز حزب البعث العربي الاشتراكي عن إنجاز هدفه الرئيسي، بعد استلامه للسلطة في العراق وسوريا، عن اعادة الوحدة مع مصر، بل عجز عن تحقيق الوحدة بين سوريا والعراق. وقام ببناء الدولة القطرية الأمنية، والديكتاتورية، المعتمدة على الارهاب والاستبداد، وغياب القانون، وانتشار الفساد، وغياب مبدأ المحاسبة والشفافية. بعد هذه الانتكاسات، وخصوصا بعد نكسة حزيران، بدأت الموجة الثانية من التشبه وتقليد اوروبا، بعد تمظهر المعسكر الاشتراكي، بمظاهر القوة والنجاح في التقدم العلمي والعسكري،بطرح شعار الاشتراكية هي الحل وجرى تبني هذا الشعار من قوى قومية عديدة تحولت إلى تنظيمات تؤمن بالماركسية اللنينية. وقامت انظمة حكم متعددة برفع هذا الشعار غير اخذة بعين الإعتبار عدم وجود حقيقي لطبقة عاملة، وعدم وجود صناعة مهمة أصلا، وعدم وجود حركة نقابية ذات تقاليد عريقة بالنضال الطبقي. لقد فهمت هذه الأنظمة إن الإشتراكية تقوم على توزيع الفقر، ومصادرة اصغر الصناعات حتى اليدوية منها.كان يجب الحفاظ على المنشآت الصناعية البسيطة القائمة ومحاولة تطويرها، حتى بمشاركة الرأسمال الوطني، الذي كان مجبرا على مغادرة البلاد إلى الخارج، وبالتالي افقار البلاد أكثر من السابق.

كان يجب على هذه الانظمة، التي كانت مصابة بمرض الطفولة اليساري(حسب تعبير لينين)أن تهتم بزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، عن طريق ادخال المكننة الحديثة، وعدم تقسيم الأرض إلى ملكيات صغيرة لاتسمح باستخدام هذه الآليات. كان بالإمكان تفادي الملكيات الكبيرة الإقطاعية، أو بالاصح شبه الإقطاعية، عن طريق تشكيل التعاونيات الإنتاجية ،وليس بالاعتماد على التعاونيات الخدمية أو الاستهلاكية كما جرى، مما كان سببا في تراجع الإنتاج الزراعي والحيواني في البلد. قسم كبير من القوى القومية، ذات الاصول البورجوازية الصغيرة والغير متعلمة، التي تبنت شعار الاشتراكية، رأت بأن إنجاز بناؤها، سيقود إلى الوحدة حتمياً، وكذلك الامر بالنسبة إلى الحرية. ولهذا جرى قمع الحريات العامة، ومنعت الاحزاب، وبقي الحزب الواحد،أو الحزب القائد. وتمركزت السلطة بيد "الزعيم القائد الأوحد"، ذات سلطة مطلقة.وكما قيل السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة. فعم الفساد جميع نواحي الحياة، واصبح قطاعا اقتصاديا قائما بذاته. بعد خيبة الأمل هذه، نتيجة عجز هذه الانظمة الشمولية، عن تحقيق كل شعاراتها بالتحرير والوحدة والحرية والاشتراكية ،بدأت، في الأربعين سنة الأخيرة، قوى سياسية عديدة،ومنها قوى سياسية يسارية بالتحول الى الليبرالية، وافرادا من المثقفين العرب، يطرحون، وتقليدا لاوربا أيضا وبتاءثيرها ،شعار الديموقراطية هي الحل. ولا طريق إلى الولوج إلى النهضة والحداثة والتقدم سواها .ادت المطالبات الحثيثة بالحرية والديمقراطية من قبل قوى ضعيفة لكنها طليعية،إلى زيادة حدة القمع، وتعرضها لاعتقالات تعسفية ظالمة. ثم انطلقت انتفاضات الربيع العربي، التي لم تنتهي بعد،ولن تنتهي، إلا بغروب انظمة الاستبداد، طال ذلك أم قصر . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن وبشدة. هل يمكن بناء انظمة ديموقراطية بدون ديموقراطيين؟ ونضيف هل يمكن للديموقراطية أن تنجح بدون تقاليد ومؤسسات ومنظمات ديموقراطية؟ هل ممكن لديموقراطية أن تنجح بدون حوامل اجتماعية لها وعلى رأسها الطبقة الوسطى، التي تلاشت تقريبا، نتيجة سياسات انظمة الديكتاتورية والفساد ؟ هل يمكن لمجتمعات تعاني من الفقر والتخلف والامية، ان تبني انظمة ديموقراطية مستقرة؟ هل يمكن لمجتمعات تعاني من أمراض الطائفية والعشائرية والجهوية أن تحقق اهدافها بالحرية والديمقراطية؟ وأخيرا ألم يكن تقليد اوروبا خاصة والغرب عامة في كل طروحاته،السبب في اخفاقاتنا وضياعنا في الطريق؟